

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية

تأثير سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر  
خلال الفترة من 2006-2016

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص إقتصاد دولي

إشراف الأستاذ :

د . لشهب مسعود

إعداد الطالب :

بولعروق خالد

أعضاء لجنة المناقشة :

الجامعة الأصلية	الرتبة	الصفة	اسم و لقب الخبير
20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا	أستاذ محاضر " أ "	د. شرقرق سمير
20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا	أستاذ محاضر " ب "	د. لشهب مسعود
20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا	أستاذ مساعد " أ "	أ. سحاب نادية

السنة الجامعية 2016-2017

# شكر و تقدير

أشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث.

أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذا العمل الدكتور لشهب مسعود على ما قدمه لي من إرشادات هادفة و توجيهات قيمة و الحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها. كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و تقييم هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة الى كل الأساتذة و الزملاء على تشجيعاتهم و الى كل من أعانني من قريب أو من بعيد لإعداد هذا العمل

# الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا و الصلاة و السلام على سيدنا و نبينا محمد وعلى آله و صحبه و سلم أما بعد.

مع كل حبي و امتناني أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى كل ما لدي في الوجود ، إلى من أعطتني الحب بلا حدود.

أمي الغالية

حفظها الله و أطال عمرها

إلى المصباح الذي أنار لي دربي ، و تعب لأجلي و أمله أن يراني في المراتب العليا ، من ألبسني ثوب الأخلاق.

الوالد الكريم

حفظه الله و أطال عمره

إلى شموع السعادة المضاءة حولي ، أفراد عائلتي : أختي و إخواني الأعزاء

إلى زوجات إخواني و أبنائهم

إلى من ساعدتني و تحملت معي في جميع مراحل هذا العمل ، مريم

إلى كافة الاصدقاء الذين لم يخلوا علي بمساعدتهم على القيام بهذا العمل.

إلى كل طلبة العلم ، و أخص بالذكر طلبة الماستر ، تخصص إقتصاد دولي جامعة سكيكدة

إلى كافة أساتدتي الكرام

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
	الشكر
	الإهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
(أ - ح)	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف</b>	
1	تمهيد الفصل
2	المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف
2	مطلب أول: ماهية سعر الصرف
4	مطلب ثاني: أنظمة سعر الصرف
12	مطلب ثالث: النظريات المفسرة لأسعار الصرف
17	<b>المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي</b>
18	مطلب أول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي و وظائفه
19	مطلب ثاني: تنظيم سوق الصرف
24	مطلب ثالث: المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي
26	<b>المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف و مخاطر تقلباته</b>
26	مطلب أول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف
29	مطلب ثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
31	مطلب ثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي
35	<b>خلاصة الفصل</b>
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية</b>	
36	تمهيد الفصل
37	<b>المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية</b>
37	مطلب أول: تعريف التجارة الخارجية
38	مطلب ثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
41	مطلب ثالث: مكونات التجارة الخارجية و أهميتها
45	<b>المبحث الثاني: الفرق بين التجارة الخارجية و الداخلية و العوامل المؤثرة فيها</b>

45	مطلب أول: الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية
47	مطلب ثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
49	مطلب ثالث: مزايا التجارة الخارجية
53	<b>المبحث الثالث: نظريات التجارة الخارجية و سياساتها</b>
53	مطلب أول: نظريات التجارة الخارجية
71	مطلب ثاني: سياسات التجارة الخارجية
79	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية (2006-2016)</b>	
80	تمهيد الفصل
81	<b>المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر</b>
81	مطلب أول: نظام الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري
85	مطلب ثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
88	مطلب ثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
90	<b>المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2006-2016)</b>
90	مطلب أول: تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات الجزائرية للفترة 2006-2016
96	مطلب ثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2006-2016
99	مطلب الثالث : إنفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي
102	<b>المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية</b>
102	مطلب أول: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار على الصادرات 2006-2016
105	مطلب ثاني: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار على الواردات 2006-2016
108	مطلب ثالث: تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة 2006-2016
110	خلاصة الفصل
111	خاتمة عامة
111	النتائج
112	الإقتراحات
113	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نظام سعر الصرف الثابت	10
02	نظام سعر الصرف المرن	11
03	مقدار إنتاج الفدان بإستخدام نفس العوامل الانتاج لكل بلد	55
04	تكاليف العمل اللام للانتاج	59
05	مقدار العمل المستخدم	62
06	نسبة التبادل الخارجي بين فرنسا و بلجيكا	63
07	تطور التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2006-2016	91
08	تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2006-2016	94
09	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2006-2016	96
10	نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي	100
11	مرونة الصادرات مقومة بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار خلال الفترة 2006-2016	102
12	مرونة الواردات مقومة بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار خلال الفترة 2006-2016	105
13	تطور الميزان التجاري الجزائري و أثر سعر الصرف عليه خلال الفترة 2006-2016	106

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج دورة المنتج	70
02	تميل العمليات التجارية من سوق الصرف الموازي و الرسمي	84
03	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة 2006-2016	98
04	درجة إنفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة 2006-2016	101
05	تأثير سعر الصرف على مرونة الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة 2006-2016	107



## الملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح تأثير سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك من خلال القيام بدراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2016. وهذا بدراسة تطور الميزان التجاري و تطورات سعر الصرف الدينار الجزائري خلال نفس الفترة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري ضعيفة ، وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات و التي يخضع تسعيرها لتغيرات أخرى.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف ، الميزان التجاري ، الدينار الجزائري .

## Abstract:

This study aims to describe and analyze the influence of exchange rate variation on the international trade movements in Algeria by analyzing the growth or development of balance and the variation Algerian dinar exchange during the period of 2006/2016.

At the end we can say that the effect of dinar exchange rate on Trade Balance is weak, due to the Algerian economy structure which is still based on exports of Oil and Gas (98%) and the pricing of these products depends on other mechanisms.

**Key words:** exchange rate, Trade Balance, Algerian dinar

مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية مما يفضي بجزمنا بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات ، و الذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم بيه أسواق الصرف ، و على هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية ، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف من خلال هذا فان سعر الصرف يعد مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين و نظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته . فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي. ويهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية. ولا ننسى إن معظم النظريات الحديثة كشفت النقاب على مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد.

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، ومنها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية وانعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية. بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986، التي أثرت بشكل مباشر حيث تدهورت الوضعية الاقتصادية المتمثلة في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات خلال فترة 1986-1991 ، و تأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار و تسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الأخرى و خاصة القطاع الخاص، وبالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من الأزمة وأصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة من

جراء تدفق الأموال لتظهر المؤسسات وبقية المتطلبات خاصة مع التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الجزائرية عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث انه صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح. وقد عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2002 تغييرات مؤسسية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من سنة 1986 للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، يهدف للتخفيف من اثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من اجل العودة إلى توازنات الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم أكثر في حجم الكتلة النقدية والاستقرار في الأسعار و أسعار الصرف، ورفع احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة ، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فان معظمها من منطقة الأورو، وبالتالي الإسترداد يكون بعملة مرتفعة والتصدير بعملة منخفضة، وهذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة والتي حققت نجاحا كبيرا وأصبحت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، و من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات.

الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ومنه فان حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية، وعلى ضوء ما سبق نذكر أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية الجزائرية.

من خلال كل ما سبق تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة و التي يمكن صياغتها على الشكل التالي :

### إلى أي مدى تؤثر تغيرات سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية في الجزائر؟

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر، قمنا بطرح أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

\_ ماهية طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وعمليات التجارة الخارجية في الجزائر؟

\_ كيف يمكن التقليل من هذه الآثار؟

\_ كيف تطورت التجارة الخارجية و سعر الصرف في الجزائر؟

#### فرضيات الدراسة :

\_ طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف و عمليات التجارة الخارجية في الجزائر عكسية.

\_ يمكن التقليل من هذه الآثار وذلك بتخفيض قيمة العملة المحلية و التي من شأنها أن تقلل من حجم الواردات و الزيادة في حجم الصادرات ومنه التحسين في الميزان التجاري.

#### أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية في إبراز نتائج تقلبات سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية فإن ما عرفته السنوات الأخيرة من تقلبات مستمرة و كبيرة لأهم عملتين في الاقتصاد الدولي.الدولار الأمريكي و اليورو، وما لذلك من اثر على الاقتصاد الدولي ، و الجزائر لا تخرج عن هذه الدائرة حيث تعتمد في تجارتها الخارجية على العملتين السابقتين بنسبة كبيرة،فالدولار لتسوية الصادرات و اليورو لتسوية الواردات. وبالتالي فلا بد من معرفة النتائج المنجرة عن هذه التقلبات على الاقتصاد الجزائري.

## أهداف الدراسة:

غرضنا من هذه الدراسة، هو توضيح العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية، وإلقاء الضوء على الآثار المختلفة الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد بصفة عامة و على عمليات التجارة الخارجية بصفة خاصة.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف على تطورات عمليات التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف الدولار الأمريكي مقابل العملة الأوروبية الموحدة خلال الفترة محل الدراسة، وكذلك إبراز أهم التغيرات التي طرأت على سعر الصرف الدينار الجزائري خلال نفس الفترة. كما تهدف الدراسة أيضا إلى إبراز أهم الإجراءات التي يمكن للجزائر إتباعها للحد من أثر هذه التقلبات.

## أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا لموضوع تأثير تقلبات أسعار الصرف على عمليات التجارة الخارجية للأهمية المتزايدة للمتغيرين المكونين لها، فهو يناقش سعر الصرف الذي يعتبر حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأحد العناصر الأساسية في توجيه أية دولة لمعاملاتها الخارجية في اتجاه معالجة مدفوعاتها الخارجية، كما أن سعر الصرف يعد بمثابة المرآة التي تعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا و داخليا، وقوة واستقرار هذا السعر تعد انعكاسا لمدى سلامة الأسس الاقتصادية، و السياسات المالية و النقدية المتبعة ، وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد.

كما أن لموضوع سعر الصرف و التجارة الخارجية يندرج ضمن التخصص و جوهر الاقتصاد الدولي، كل هذا حفزنا إلى التطرق إلى هذا الموضوع.

## المنهج المتبع في الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، ذلك بهدف إستيعاب الجانب النظري بما يتعلق بسعر الصرف و التجارة الخارجية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يساعد على تحليل الأوضاع الاقتصادية و المالية، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات التي لها علاقة بالبحث و تحليلها لتبيان أبعاد الدراسة.

## الدراسات السابقة:

- مذكرة ماجستير. دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية . دراسة حالة الجزائر جامعة الجزائر 2001.
- حنان لعروق، مذكرة ماجستير، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر جامعة منتوري قسنطينة 2004-2005.
- موري سمية، مذكرة ماجستير، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر. جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان 2009-2010
- بودية فاطمة، مذكرة ماجستير، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية حالة الجزائر. جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف 2010-2011.
- \_ قرقور حنان، مذكرة ماستر، تأثير تغيرات سعر الصرف الدينار على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 2013-2014.
- بالعداسي إمان، مذكرة ماستر، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1995-2012 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 2013-2014.
- سمير آيت يحيى، رسالة دكتوراه، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر جامعة الحاج لخضر باتنة 2013-2014.
- حكيمة سبع، مذكرة ماستر، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014 جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2014-2015
- علالي مخطار، رسالة دكتوراه، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر. جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف 2014-2015.
- دوحة سلمى، رسالة دكتوراه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه دراسة حالة الجزائر. جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015.

## هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة و اختيار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول الأساسيات حول سعر الصرف ، نعرض أولا المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، وكذا العوامل المؤثرة فيه و مخاطر تقلباته، كما تطرقنا لأسواق الصرف الأجنبي و أهم المتعاملين فيه وطريقة عمل هذه الأسواق.

أما الفصل الثاني فتطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية في حين المبحث الثاني الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها و مزاياها، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه أهم نظريات التجارة الخارجية و السياسات.

الفصل الثالث تناولنا فيه أثر تقلبات أسعار الصرف على عمليات التجارة الخارجية خلال الفترة 2006-2016 وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول تطور سياسة الصرف في الجزائر من خلال دراسة نظام الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري، كما تطرقنا في المبحث الثاني لتطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة محل الدراسة وهذا بتحليل هيكل الصادرات و الواردات و تطور الميزان التجاري الجزائري و الإنفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي ، أما المبحث الثالث فيتناول تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر .



# الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

**تمهيد:**

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول وإتباع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع وتشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل التغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.**

**المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته.**

**المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.**

## المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول.

## المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

## أولاً: تعريف سعر الصرف.

تختلف تعريفات سعر الصرف غير أنها جد متقاربة وتجتمع كلها في مفهوم واحد.

حيث يعرف سعر الصرف بأنه: "ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم". (1)

كما يعرف بأنه: "ثمن عملة دولة ما مقيم في شكل عملة دولة أخرى".<sup>2</sup>

كما يعرف سعر الصرف كذلك بأنه "النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي، أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدات أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبية".<sup>3</sup>

كما يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية أو بشكل آخر، عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية وكل هذه التعاريف تتفق على أن سعر الصرف يعبر عن المقابل الذي يتم بيه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية أو عملة أجنبية بعملة محلية.

1 موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، مدرسة الدكتوراه، تلمسان، 2009-2010، ص3.

2 يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص02.

3 حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص62.

**ثانياً: أشكال سعر الصرف.**

يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في السوق المحلي وأسعارها في الأسواق العالمية، ومنه يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف نلخصها فيما يلي:

**1 سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات.<sup>1</sup>

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية وسعر صرف موازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية.

**أ - سعر الصرف الرسمي:**

هو السعر الذي تحدده وتعلنه السلطات النقدية وفقاً لما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية، وتقوم بوضع قوانين وتشريعات للصرف.

**ب سعر الصرف الموازي:**

هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين.<sup>2</sup>

**2 سعر الصرف الحقيقي:** هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في بلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي (P\*) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالآتي:

$$E = EP^*/P$$

حيث يعكس E الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.<sup>3</sup>

**3 سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية.

1- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، 2010، ص120.

2- قرقور حنان، تأثير تغيرات سعر الصرف الدينار على التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، 2013-2014، ص03-04.

3 - لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص120.

4 سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.<sup>1</sup>

### مطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف.

وقبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصود بنظام الصرف؟

حيث يمكن صياغة نظام الصرف بتلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها.

ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بين هذه التقسيمات:

- نظام سعر الصرف الثابت
- نظام الرقابة على الصرف
- نظام الصرف المرن

أولاً: أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز:

قد تعددت أنظمة الصرف عبر التاريخ بسبب تعدد الأنظمة النقدية الدولية. ويمكن حصر أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز فيما يلي:

#### 1 أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب:

كان هذا النظام مطبق بصورة أو بأخرى في أوروبا طول القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وتطلق قاعدة الذهب على النظام الذي يتم بمقتضاه ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة مشتركة فيه بوزن معين من الذهب، وعلى هذا الأساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها مقومة بالذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض.

1- لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص121.

ويستلزم هذا النظام توفر شروط أساسية هي:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- حرية تصدير واستيراد الذهب.<sup>1</sup>

ومع ذلك فإن الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائما وتكون في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف وهي ما يعرف بنقطة خروج GOLD EXPORT ونقطة دخول الذهب GOLD IMPORT POINT.<sup>2</sup>

ولنفترض أنه إذا ارتفع ثمن الدولار عن سعر التعادل فإن المستوردين الجزائريين يقومون بشراء الذهب من السلطات النقدية الجزائرية ويصدرونه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على دولارات بسعر التعادل، إلا أن تصدير الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو استيراده منها يتطلب نفقات نقل وتأمين تجعل من سعر الصرف يختلف عن سعر التعادل بحدود صغيرة.

وفي ظل هذه القاعدة يكون سعر الصرف ثابتا خارج المدى بين نقطتين دخول وخروج الذهب ومتغيرا داخل هذا المدى.

<sup>1</sup>- سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، ط 1، 1987، ص 149

<sup>2</sup>- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000، ص 124

## 2 أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية:

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشارا في استخدام العملات الورقية على إثر انهيار قاعدة الذهب فيما استخدم الذهب لغرض الإستيرادات العسكرية، ومن أهم سمات قاعدة العملات الورقية:

- عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى الذهب أو العكس.
- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.
- تحدد الورقة النقدية بسعر رسمي وكذا الحال بالنسبة لمحتواها الذهبي.
- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.
- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات وهي ذات قوة إبراء قانونية.

إن أسعار الصرف في ظل هذه القاعدة تتحدد على أساس تفاعل العرض والطلب، أي أن الطلب الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض، ولأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في اقتصاد الدولة فثباتها واستقرارها أمر ضروري يفرض على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية.<sup>1</sup>

## 3 أسعار الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف:

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع بشكل لم يعهده العالم من قبل أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في فترة 1929-1933 عندما بدأت ألمانيا ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقه.<sup>2</sup>

ويقصد بالرقابة على الصرف " مجموعة الإجراءات واللوائح والقرارات والقوانين التي تصدرها الدول بغرض توجيه معاملات أفرادها مع العالم الخارجي طبقا لما تراه مناسبا لظروف اقتصادها القومي وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وجوهر نظام الرقابة على الصرف يتمثل في تدخل السلطات النقدية للتأثير في ظروف عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه بحيث لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بدون قيد أو

1- موري سمية، مرجع سابق .ص10.

2- موري سمية، نفس المرجع ، ص10.

شرط، فهي تلزم كل شخص يرغب في تسوية أي نوع من المدفوعات مع الخارج أن يطلب من السلطات النقدية الترخيص له بذلك ثم يشتري منها ما قد يصرح له بيه في مقابل العملة الوطنية، وعلى كل ما يحصل على عملات أجنبية من الخارج بيعها للسلطات الرسمية في مقابل العملة الوطنية، وبالتالي تتجمع إيرادات الدولة في مجمع رئيسي حيث تقوم بتوزيع هذه الإيرادات على شتى وجوه الطلب الممكنة وتتخلص أهم القواعد التي يقوم عليها هذا النظام في:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

- في ظل هذا النظام فإنه يوجد أكثر من سعر صرف وبالتالي أكثر من سوق صرف أجنبي.

ويعتبر نظام الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض كمنع خروج رؤوس الأموال من الدولة والحد من الواردات غير الضرورية، هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون الخشية من الاختلال في التوازن الخارجي للدولة.<sup>1</sup>

#### 4 نظام استقرار أسعار الصرف:

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى نظام بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف، ويتمثل جوهر هذا النظام في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي أو الذهب، وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل بإتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق سعر التعادل بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق وقد أباح الصندوق إمكانية ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الذي حددته الدولة لعملتها بحدود 01% عن سعر التعادل. ولا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود سعر التعادل وعدم قابليته للتغيير، فقد اقر اتفاق بريتون وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق وفقا لقواعد محددة، ففي أوت 1968 قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها بمعدل 11.1% كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 09% واشترط صندوق النقد الدولي موافقة للحصول

1- موري سمية، مرجع سابق، ص 11.



على تخفيض في قيمة العملة للدول الراغبة في التخفيض بنسبة تتجاوز % 10 من سعر التعادل الأصلي.

وقد شهد هذا النظام في السنوات الأولى من السبعينات تحولا جذريا عندما تخلت البنوك المركزية سواء في خطوات فردية أو في خطوات مشتركة عن مساندة أسعار التعادل لعملاتها الوطنية، وتركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب عليها في السوق.

ولعل قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بتاريخ 15 أوت 1971 بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته بنسبة %08 كان كفيل بإحداث فوضى كبيرة في النظام النقدي الدولي، حيث تم توسيع هامش التغيرات المباحة في قيمة العملات إلى %2.25 ارتفاعا وانخفاضا عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار من خلال اتفاقية سميثونيان سنة 1971 ثم اتبعتها اتفاقية بال سنة 1972 والتي أقرت تنظيم نقدي جديد عرف باسم الشعبان الأوروبي وعلى وجه التحديد الشعبان داخل النفق.

وفي ظل عدم استقرار الأوضاع النقدية الدولية وإقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض ثاني للدولار الأمريكي سنة 1973 بنسبة %10 وعدم إمكانية بعض الدول الالتزام بالهامش المحدد أعلنت الدول تعويم عملاتها.<sup>1</sup>

## ثانيا: أنظمة الصرف بعد انهيار بريتن وودز.

بعد انهيار نظام بريتون وودز تعددت أنظمة الصرف ويمكن ذكرها فيما يلي:

1 أنظمة سعر الصرف الثابتة: في ظل هذه الأنظمة يمكن تثبيت سعر الصرف العملة إلى:

أ - عملة واحدة: حيث يتم ربط سعر الصرف عملة البلد بعملة دولية أساسية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار.

ب سلة من العملات: ويتم ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات عادة ما تكون عملات الشركات التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

1- موري سمية، مرجع سابق، ص12.

ت سعر الصرف الثابت المرن: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف، مع تحديد مجال التقلب المسموح به.<sup>1</sup>

## 2 نظام سعر الصرف المرن (العائم):

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها للتعديل على أساس بعض المعايير كالمؤشرات الاقتصادية للبلد وعلى ضوء ذلك تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، ويمكن أن نميز بين:

أ - **التعويم الموجه أو المدار** : ضمن هذا المنظور تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها بناء على ما يتوفر لديها من احتياطي من العملات الأجنبية و الذهب و على أساس وضعية ميزان المدفوعات ، و يمكن التمييز بين التعويم النظيف و الذي تقوم السلطات النقدية في ظله بترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي و تنشئ في ذات الوقت ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف ، و ذلك بتخصيص أرصدة كافية من الذهب و الاحتياطات النقدية تسمح السلطات النقدية أن تتدخل في سوق الصرف بائعة أو مشترياً لحماية قيمة عملتها الخارجية.

أما التعويم الغير نظيف فيعني تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبية بائعة أو مشترياً بغرض التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة.

## 3 نظام الرقابة على سعر الصرف:

يتميز هذا النظام بمظهرين أساسيين: من حيث بيع النقد الأجنبي أو شرائه أو هما معا.

فبالنسبة لبيع النقد الأجنبي تلجأ السلطات النقدية لفرض سعر صرف مرتفع بالنسبة للواردات من أجل حماية الصناعة المحلية من المنافسة، كما يمكن لها أن ترفع من سعر صرف عملتها للتخفيف من عبء ديونها الأجنبية.

أما من حيث شراء النقد الأجنبي يمكن للسلطات النقدية تبني سعر صرف منخفض من أجل تشجيع الصادرات، وللحصول على دخل يمكنها رفع سعر الصرف عملتها لمشاركة الشركات الأجنبية المستغلة لموارد طبيعية كالبتترول نظراً لما تحققه هذه الشركات من أرباح.<sup>1</sup>

1- موري سمية، مرجع سابق، ص 13.

## جدول رقم (1) : نظام سعر الصرف الثابت

المزايا	العيوب
- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط التجارة الخارجية والاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة.	- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في أضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.
- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية.	- في حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية لبلد هذه العملة.
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار.	- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغيير الاحتياطات النقدية وكذا الأسعار المحلية.
- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والاستقرار فان عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية، كما يؤدي إلى زيادة ثقة بقية بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.	- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار.	- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.
- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والاستقرار فان عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية، كما يؤدي إلى زيادة ثقة بقية بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.	- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لان الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا يمنع حدوث تضخم.	- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.
- سعر الصرف الثابت يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.	- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.
- نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود، حيث تكون علاقاتها الاقتصادية الخارجية قليلة وهذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.	- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.

المصدر: دوحة سلمى، إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري رسالة دكتوراه، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص18-

## جدول رقم (2) : نظام سعر الصرف المرن

المزايا	العيوب
<p>_ يسهل تطبيق نظام الصرف المرن، لن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف دون وجود مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محركة للسوق، كما يساعد الدولة على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية.</p> <p>_ يعمل نظام الصرف المرن على الحد من المضاربة برؤوس الأموال في الآجال القصيرة.</p> <p>_ يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائياً ولا يحتاج لتدخل البنوك المركزية للتأثير على سعر الصرف وإنما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العرض والطلب.</p> <p>_ يسمح بحرية التجارة الدولية من خلال إزالة القيود في العلاقات الاقتصادية، والنقدية الخارجية، فضلاً عن ذلك فإن هذا النظام يمكن أن يخفف من مسؤولية السلطات النقدية في انخفاض قيمة العملة.</p>	<p>_ أن تغيرات أسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية، حيث أن التقلبات الحادة اليومية في أسعار الصرف تتعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية وبالتالي تؤثر عكسياً على نشاط التصدير.</p> <p>_ نظام التعويم لم يساهم في التقليل من أعباء المدفوعات أو التقليل من حجم الطلب على الاحتياطات مقارنة لما كان عليه الوضع في نظام التثبيت.</p> <p>_ يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادرات وبالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري.</p> <p>_ كما يتسبب في اتجاه رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح بالإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدات أكثر من العملة الأجنبية مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.</p>

المصدر: دوحة سلمى، إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري رسالة دكتوراه، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص18-19.

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

أولاً: نظرية تعادل القدرة الشرائية (غوستاف كاسل):

يعود الفضل في معالجة هذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن العشرين. وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج.<sup>1</sup>

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني، والعكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دينار، وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6% بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة بعد سنة هو 2.7%، في هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع بينما، تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار، ويمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين عمليتين كالتالي:

$$1 \text{ دولار} = 61.96 [1 + (-9.6\% - 2.7\%)]$$

$$= 61.96(1 - 0.069)$$

$$1 \text{ دولار} = 66.24 \text{ دينار}$$

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، طبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص118

ونلاحظ انه بعدما كان الدولار الواحد يساوي 61.96 دينار، فان ارتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار (انخفاض قيمة الدينار)، حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة يساوي 66.24 دينار.<sup>1</sup>

تعتمد النظرية على صيغتين مختلفتين:

#### أ - الصيغة المطلقة لتعادل القدرة الشرائية:

تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية / مستوى الأسعار الأجنبية.

النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية تفترض أن سعر الصرف بين عمليتين يساوي نسبة مستويات الأسعار في كلا البلدين.

#### ب الصيغة النسبية لتعادل القدرة الشرائية:

تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقا من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت ، بل لها أن تتغير نسبيا في نفس الفترة ، آخذا بعين الاعتبار لمعدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية ، و بالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى ، و تكون معدلات التضخم فيها اقل نسبيا ، و هذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول ، و بالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية ، و في هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساويا للسعر القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين ، و يعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعمليتين ، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائما سعر الصرف ، و ذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة ، و هو ما يسميه " جوستاف كاسل" بتعادل القوة الشرائية ، و يمكن التوضيح من خلال ما يلي :

1- عبد الجليل هجيرة ، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري،رسالة ماجستير،تخصص مالية دولية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011-2012 ، ص53.

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف \* سعر الصرف القديم.

علما أن:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

ولقد تم اختبار هذه النظرية، فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية اقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.<sup>1</sup>

### ث حدود نظرية تعادل القدرة الشرائية:

وجهت لهذه النظرية انتقادات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تفترض وجود حرية في المبادلات، والواقع عكس ذلك، حيث أن الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على الصرف يؤثر على هذه الحرية بوضوح.
- تستعمل هذه النظرية بعض المؤشرات، ويكمن الإشكال في ذلك هو صعوبة اختيار مؤشرات الأسعار الداخلية والخارجية.
- تستثني هذه النظرية حركة رؤوس الأموال بغرض المضاربة، في أن سعر الصرف يمكنه التأثير بذلك.
- صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، باعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية.
- صعوبة اختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- تهمل هذه النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف، مثل مستوى وسعر الفائدة وأثر المضاربة.
- لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار المحلية أو الطلب على السلع المستوردة ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف.

1- بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، شهادة ماجستير جامعة الشلف 204-2005، ص45.

- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمتغير المستقل، ذلك أن النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وان سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا انه يمكن أن نلاحظ بان التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.

- إن مؤشر الانحرافات بين مستويات التضخم يتطلب استعمال مؤشرات عامة ومتشابهة لكل الدول، وهذا الذي لم يتحقق لحد الآن.

رغم هذه الانتقادات، فان نظرية تعادل القوة الشرائية أبرزت جانب مهم من محددات أسعار الصرف، من خلال إظهار العلاقة في الواقع العلمي بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، خاصة في المدى الطويل.<sup>1</sup>

### ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة (كينز):

نظرية تعادل سعر الفائدة قام بصياغتها كينز من خلال قوله (سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة)، إن دخول وخروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين.

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. و كقاعدة عامة . تتخفف قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد اكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر و العكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر الدولار مقابل المارك الألماني هو 1.9459. و كان معدل الفائدة السائد في ألمانيا بعد سنة هو 4.87%، و سعر الفائدة السائد في الولايات المتحدة بعد سنة كذلك هو 5.67% ، ففي هذه الحالة فان سعر صرف الدولار سوف ينخفض أمام المارك.

1- بريري محمد أمين، مرجع سابق، ص46.



ويمكن حساب سعر الصرف الجديد للدولار مقابل المارك بعد سنة كما يلي:

$$[1 + (5.67\% + 4.87\%)] \cdot 1.9459 = \text{دولار } 1$$

$$= 1.9459 \cdot (1 - 0.008)$$

$$1 \text{ دولار} = 1.9303 \text{ مارك}$$

ونلاحظ انه بعدما كان سعر صرف الدولار مقابل المارك يساوي 1.9459، فان ارتفاع معدل الفائدة في ألمانيا بعد سنة عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل المارك، إذ أصبح لا يساوي بعد سنة 1.9303 مارك.

و في الأخير ، تجدر الإشارة إلى أن هاتين النظريتين ليستا الوحيدتين اللتان تفسران التغير في أسعار الصرف نقدا بعد فترة معينة بل هناك تفسيرات أخرى تركز خاصة على الوضع الاقتصادي و المالي لمختلف البلدان مثل معدلات النمو الاقتصادي السائدة ، و حالة ميزان المدفوعات لكل دولة و وضع احتياطات الصرف ..... و من جهة أخرى فان البنوك تتجه أكثر فأكثر إلى الاستعانة بطرق أخرى للتنبؤ بأسعار الصرف لفترة معينة ، و من بين أهم هذه الطرق استعمال الرسوم البيانية و متابعة تطورات الأسعار من خلال ذلك و توقعها في المستقبل بناء على هذه التطورات.<sup>1</sup>

### ثالثا: نظرية الأرصدة.

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما، وخاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا، بمعنى رصيذا سالبا، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا. ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث انه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة

1- عبد الجليل هجيره، مرجع سابق، ص 56-57.

وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

#### رابعاً: النظرية الكمية.

إن ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يؤثر في تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول المنافسة.

باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض ، و زيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج ، و هذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية ، و يحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود ، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف ، و تجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي ، تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات ، و يتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع و الخدمات ، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق و مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد.<sup>2</sup>

#### المبحث الثاني : سوق الصرف الأجنبي.

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى عملات أجنبية قصد تسوية معاملاتهم الاقتصادية المختلفة، ولذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، ويوفر سوق الصرف لهؤلاء المتعاملين وغيرهم ممن يطلبون العملات الأجنبية هذه الخدمة في أي وقت ومن أي مكان.

1- بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص48.

2- عبد الجليل هجيره، مرجع سابق، ص58.

## المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي ووظائفه.

### أولاً: مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

يعرف سوق الصرف: " بأنه ذلك السوق الذي يتم فيه تبادل عملة وطنية مع عملات أجنبية أخرى، و السعر الذي يتم من خلاله تحديد قيمة العملتين المتبادلتين يسمى سعر الصرف، إذا هو المحيط الذي تحول فيه عملة بعملة أخرى، و هذه العملية تسهل القيام بالمبادلات الاقتصادية بين مقيم في إحدى الدول و مقيم في دولة أخرى".<sup>1</sup>

كما يعرف أيضا : " أنه سوق لا مركزي أي ليس له مكان معين تتم فيه عمليات الشراء و البيع بل ترتبط هذه العمليات بين المستثمرين من خلال أجهزة الاتصال الحديثة كالمبيوتر أو الهاتف أو الفاكس و غيرها ، ما يعني أنك تستطيع التداول بغض النظر عن موقعك الجغرافي ".<sup>2</sup>

ويمكن تعريفه أيضا: " ذلك الحيز أو المحيط الذي تتم فيه تبادل العملات بين العارضين والطالبين لها من أجل تسوية المعاملات الاقتصادية".<sup>3</sup>

ويتم التفرقة بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي:

أ - النوع الأول: سوق الصرف الأجنبي العاجل: وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية

وفقا لسعر عاجل، ويتم التسليم في الحال.<sup>4</sup>

ب النوع الثاني: سوق الصرف الأجنبي الآجل: وهو السوق الذي يتم فيه بيع و شراء العملة

الأجنبية وفقا لسعر آجل، و يتم التسليم و التسلم بعد فترة، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلا إلى

حين حلول التاريخ المتفق عليه، و مدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة

أشهر أو سنة على أكثر تقدير.<sup>5</sup>

1- حميدات عمر، إثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، نقود و مالية، جامعة الجزائر 2010، 03-2011، ص17.

2- موري سمية، مرجع سابق، ص

3- حميدات عمر، مرجع سابق، ص18.

4- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، جامعة الإسكندرية، 2009، ص248.

5- السيد احمد السريتي، التجارة الخارجية، جامعة الإسكندرية، 2009، ص248.

## ثانياً: وظائف سوق الصرف.

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في:

- أ - تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى من دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلاً من البريد، فعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة أو حساب.<sup>1</sup>
- ب تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات، فإنه يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية.
- ت تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، والقيام بعمليات التغطية.

## المطلب الثاني: تنظيم أسواق الصرف.

إن سوق الصرف الأجنبي لأية عملة كالดอลลาร์ مثلاً يتكون من جميع المراكز التي يباع فيها الدولار ويشترى مثل لندن، طوكيو، هونغ كونغ ... و عادة ما تكون جميع هذه المراكز على اتصال مباشر و دائم مع بعضها البعض من خلال شبكة الاتصالات و المعلومات الدولية، حيث تعمل أسواق الصرف على مدار الساعة بواسطة التلفون و التلكس، و أي طرف يتدخل في سوق الصرف سواء كان بائع أو مشتري يعتبر متعاملاً في سوق الصرف.

1- السيد احمد السيرتي، مرجع سابق، ص 249.

**أولاً: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي.**

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية و هؤلاء المتعاملين هم:

**1 البنوك التجارية:**

تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات والإدارات العامة وإعادة استخدامها في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية، إذ تقوم بعمليات لحساب زبائنها تتمثل في بيع و شراء العملات، إقراض العملات و عمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم، و تمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية.<sup>1</sup>

و تتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف بغرض تنفيذ أوامر زبائنها و لحسابها الخاص ، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن و يقومون بالمقاصة و يحولون الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة إلى السوق ، و يتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية العالمية ، و مهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر و تحقيق مكاسب لصالح بنوكهم ، و غالباً ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمراكزها للمنافسين في نفس السوق و يظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامه ، حيث تشكل التعاملات بين البنوك معظم الأنشطة في سوق الصرف الأجنبي .

**2 البنك المركزي:**

يتدخل البنك المركزي للقيام بعمليات السوق المفتوحة بائعاً و مشترياً للعملات الأجنبية، بالإضافة إلى دوره في تنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، وهذا التدخل

<sup>1</sup> - إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الروزنا للطباعة، ط1، الأردن، 2005، ص 168

بالنسبة للبنك المركزي يتم عادة من اجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى كونه المسؤول الأول عن سعر صرف العملة.<sup>1</sup>

ويكون على البنوك المركزية التدخل في سوق الصرف طبقا لبعض الترتيبات كاتفاقية صندوق النقد الدولي FMI كما قد تتعامل البنوك المركزية في سوق الصرف بصفة رسمية مكشوفة ASSUM HIGH PROFILE كما تلجا إلى خدمات السماسرة لتعمل في شكل مستمر، ومن اجل تجنب التأثير على عرض النقود يقوم البنك المركزي بما يسمى "التدخل المعقم"، ويمكن لهذا الأخير أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما:

#### أ - قناة تغير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية:

حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية وذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية.

#### ب قناة التوقعات:

بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه تدخل الحكومة، حيث إذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فسعر الصرف سوف ينخفض.<sup>2</sup>

### 3 المستخدمين التقليديون:

ويتمثل هؤلاء المستخدمين في: المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرين الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية نظير معاملاتهم الأجنبية، بالإضافة إلى المضاربين من أفراد ومدبرين ماليين للشركات الذين يتاجرون في العملات الأجنبية، من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل، وهؤلاء هم

1- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2003، ص36

2- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص62.

الطالبون و العارضون المباشرون للعملات الأجنبية، أي يعملون على تقديم أوامر البيع والشراء إلى البنوك التجارية.<sup>1</sup>

#### 4 سماسة الصرف:

سماسة الصرف الأجنبي تتمثل في منشآت مهمتها عقد صفقات العملات الأجنبية بين البنوك التجارية إذ أن تدخلهم ليس إجباري لكن يسهل عقد الصفقات، حيث يعتبر سماسة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات.

ومع تطور العمل المصرفي ظهر ما يعرف بالسماسة الالكترونية، وهم عبارة عن شبكات الكترونية خاصة تعمل في أسواق الصرف الدولية، تعرض أسعار العملات الدولية و تقدم الخدمات الإرشادية مقابل رسوم أو عمولات مختلفة و تشكل بيوت السمسرة COURTA GE HOUSE نشاطات هامة للغاية في بريطانيا و الولايات المتحدة، ففي لندن و نيويورك ينفذ جزء كبير من المعاملات بواسطة السماسرة المستقلين الذين يعملون لحساب البنوك، و تتم مكافأتهم من قبل لجنة السماسرة.<sup>2</sup>

#### ثانيا: أسس التعامل في أسواق الصرف.

يتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية خلال أيام الأسبوع ما عدا يومي السبت و الأحد ، و ذلك خلال ثمانية ساعات في اليوم، أي من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الساعة الرابعة ، أما بالنسبة للغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الإنجليزية ، و هناك بعض المصطلحات الإنجليزية و في بعض الأحيان يتم التعامل بلغات أخرى مثل الفرنسية إلا انه تبقى المصطلحات الإنجليزية هي المستعملة دوليا حتى في حالة استعمال لغات أخرى.

1- كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل،الدار الجامعية،مصر،2001،ص245

2- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ،ص109.

وتقوم البنوك في أسواق العملات الأجنبية بإعطاء سعرين أحدهما للشراء والآخر للبيع، وتترك حرية للمتعامل لاختيار اتجاه التعامل الذي يرغب فيه، في حين يوجد بعض البنوك تعطي سعرا واحدا فقط، باتجاه واحد رغبة منها في شراء أو بيع العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

ومن أجل تجنب الخسائر التي قد تنتج من عمليات السوق فإنه على المتعاملين أن يحرصوا على تطبيق أسس وقواعد التعامل في أسواق الصرف والمتمثلة في:

- إنهاء العملية والاتفاق على السعر بسرعة، حيث أن أي تأخير في تنفيذها قد يسبب بعض الخسائر للأطراف المتعاملة فيه.
- أن يبقى المتعاملون على معرفة بكل تقلبات الأسعار وظروف السوق، حتى يكون بمقدرتهم إجراء التعديلات المستمرة للأسعار وفق متطلبات السوق.
- أن يوسع المتعاملون الهامش بين سعري الشراء والبيع وخاصة في أيام التذبذب الشديد في أسعار العملات.
- إعطاء المتعاملين أسعار ملزمة لا يعني التزامها بأية مبالغ تفرض عليهم إذا كانت تقل أو تزيد عن الحدود المتعارف عليها لكل عملية منفردة.<sup>2</sup>
- يقدم المتعاملون الأسعار للإعلام فقط، مع عدم الالتزام بها إلا بعد التأكد من رغبة الطرف المقابل في إجراء عمليات مؤكدة ويجب التعامل بسرعة كبيرة، و على المتعاملين التفكير السريع في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى أنه يتوجب عليهم البقاء على اتصال دائم بالسوق.
- لا يوجد حد أدنى للصفقة الواحدة في سوق العملات إلا أن بعض بنوك لندن الكبيرة تعتبر مبلغ 100 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى بينما تعتبر البنوك الصغيرة مبلغ 50 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى.
- هناك قانون غير مكتوب في السوق ينص على أنه تم الاتفاق على سعر معين فإن هذا السعر فيه، ملزما ولا يمكن التراجع عنه.

1 دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 64

2 - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص 55



- يتم التعامل عادة في سوق العملات الأجنبية من خلال الوسطاء فيه، حيث تقوم البنوك بتسمية أسعارها في السوق وتقدمها للوسطاء ليقوموا بدورهم بالبحث عن الأطراف المقابلة التي ترغب في التعامل على أساس هذه الصفقة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي.

تأخذ العديد من المعاملات مجراها في سوق الصرف الأجنبي ويمكن التمييز بين:

#### أولاً: عمليات الصرف الفورية والآجلة.

##### 1 - عمليات الصرف الفورية:

تشكل هذه العمليات الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإذا تم الاتفاق على عقد صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فإن الأطراف المعنية عليها تحديد مكان التسليم وتاريخه، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها فورية ويتم تسوية العملية بعد يومين من تاريخ إبرامها.

##### 2 - عمليات الصرف الآجلة:

تتضمن هذه العمليات عقد صفقات لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه بين الطرفين وسعر الصرف الآجل للعملة هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذه السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وقد تنامت أهمية عمليات الصرف الآجل في سوق الصرف الأجنبي لتجنب تقلبات أسعار صرف العملات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص55

<sup>2</sup> - موري سمية ، مرجع سابق، ص22-23.

**ثانياً: عمليات أخرى.**

نميز بين:

**1 عمليات العقود المستقبلية:**

هي عقود قانونية ملزمة لكميات نمطية من العملة بسعر محدد في وقت إبرام العقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل.

وبدأ الاتجار في الصرف الأجنبي المستقبلي في سنة 1972 من قبل صندوق النقد الدولي، ويتم الاتجار في العملات التالية فقط وهي: الين الياباني، المارك الألماني، الدولار الكندي، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، الدولار الأسترالي.<sup>1</sup>

**2 عمليات المبادلة:**

تتضمن عملية المبادلة شراء وبيع عملة أساس التسليم الآني وبالسعر الآني وإعادة بيعها أو شرائها في نفس الوقت على أساس التسليم الآجل بسعر تسليم آجل.

مثال: في 01-01-1995 تم عقد صفقة بيع فوري لمليون دولار أمريكي مقابل 2 مليون جنيه إسترليني بسعر 02 جنيه إسترليني مقابل دولار واحد، وإعادة شرائها في نفس الوقت بسعر 2.10 جنيه للدولار الواحد على يكون تسليمها بعد 03 أشهر، ويسمى الفرق بين سعري الشراء والبيع بسعر المبادلة.<sup>2</sup>

**3 خيارات العملات:**

الخيار هو عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاثة أشهر، وأهم ما يميز هذه الخيارات هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الاختيار بين إتمام العملية أي تنفيذ مضمون العقد واستلام العملات بالسعر المتفق عليه، أو التخلي عن

<sup>1</sup> - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2005، ص 856.

<sup>2</sup> - موري سمية، مرجع سابق، ص 23.

العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدما عند التعاقد، وبالتالي فهي عقود غير ملزمة وتنقسم الخيارات إلى:<sup>1</sup>

#### أ - حق الشراء Call option :

يقصد بيه خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.

#### ب حق البيع put option :

وهو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.

### المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف و مخاطر تقلباته

#### المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف.

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما إنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

#### أولاً: التغير في الميزان التجاري.

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف عملة البلد ، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها و بالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، و بالتالي

1 مدحت صادق ، مرجع سابق ، ص178.

سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري ، و في هذه الحالة و من اجل العودة إلى حالة التوازن لا بد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج ، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري ، و غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان.

و ما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري ، فكلما كان التصدير اكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة و زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

### ثانيا: تغير معدلات التضخم.

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

فمثلا عندما ترتفع قيمة بلد ما بنسبة 10% و يكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية و بالتالي على العملات الأجنبية، و بسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير ، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

و خلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات و الطلب على النقد الأجنبي و انخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.<sup>2</sup>

### ثالثا: التغير في معدلات الفائدة المحلية.

تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض و الطلب على العملات الأجنبية و بالتالي تأثيرها على أسعار الصرف ، حيث ترتبط تغيرات

1- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر الأردن 2010، ص 79

2- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر الأردن، 2011، ص 69.

أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين. فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة و العكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان و ذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، و عليه فان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية و هذا ما يؤثر على سعر الصرف.

#### رابعاً: التدخلات الحكومية.

تمثل الرقابة التي فرضتها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية ، إلى جانب التدخل من خلال بيع و شراء العملات في سوق الصرف الأجنبي ، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها ، و ذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية و الاقتصادية ، و تتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض و الطلب عليها ، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة ، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي ، و بالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالة في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.<sup>1</sup>

1- دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجه، رسالة دكتوراه تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 ص45.

## المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

تعاني كافة دول العالم منذ فترة السبعينات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، وذلك اثر انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 و تتبنى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة و ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من اخطر أنواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات.

### أولاً: مفهوم خطر سعر الصرف.

يعرف خطر سعر الصرف بأنه ذلك التغيير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، و هو يمس القروض ، التحويلات و الديون بالعملة الصعبة ، نلاحظ من خلال هذا التعريف انه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد و أوضح إنها مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة ، و كذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية.<sup>1</sup>

### ثانياً: أنواع مخاطر سعر الصرف.

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين و لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل آثارها، حيث يمكن أن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، و الحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية و الذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، و سنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

#### 1 المخاطر المالية:

وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف و التي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، و تنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة و التي تحدث فجأة و بحدة في

1- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص48.

بعض الأحيان و هي من أكثر المخاطر وضوحا و هذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.

## 2 مخاطر التمويل:

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل احد الحسابات بالعملة الصعبة.<sup>1</sup>

## 3 مخاطر الائتمان:

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه ، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس ، أو كأزمة السيول التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام و أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.<sup>2</sup>

## 4 مخاطر الأسعار:

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

أ - النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما كان يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.

ب النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012، ص160

<sup>2</sup> - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2010، ص215

<sup>3</sup> - بلعزوز بن علي، إدارة المخاطر في العملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص334.

### المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي.

يوجد العديد من الأساليب والإجراءات والتدابير من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملة الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقنيات إدارة خطر الصرف، تقنيات داخلية وأخرى خارجية:

#### أولاً: الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف.

تتمثل هذه الأساليب في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي.

وتتكون هذه الأساليب من:

#### 1 التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة:

و يقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات و المطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاترها ، و يتم تسوية الصافي بسداده للأطراف المستحقة ، و هذا الأسلوب يعمل على التخفيض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضا على تخفيض المصاريف البنكية ، كما يساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة، و ذلك من خلال إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفس تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل ، و هنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط ، و يتم تطبيق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة.<sup>1</sup>

1- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب مصر، 1997، ص194.



**2 أسلوب المطابقة:**

يقصد بأسلوب المطابقة مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة والخارجة من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة أجنبية واحد في سداد المدفوعات المطلوبة، ويمكن الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة إما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث.<sup>1</sup>

**3 أسلوب التعجيل أو التباطؤ (تسيير آجال العملية):**

يتم تسيير آجال العملية إما عن طريق تأجيل أو تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفق أسلوب التعجيل، وسداد مبلغ الالتزام بعد فترة من تاريخ استحقاقه وفق أسلوب التأجيل، وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة.<sup>2</sup>

**4 إصدار الفواتير بعملة أجنبية قليلة التقلبات:**

في الكثير من الأحيان يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتير بضاعتهم المعدة للتصدير بالعملة التي تعرف استقرار في قيمتها والتي يتقون بها، أو بالعملة التي لها سوق صرف أجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة، حيث أن كل من المصدر والمستورد يفضل أن يكون إصدار الفاتورة بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر الصرف، إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها وليس لها إمكانية اختيار عملة الفاتورة إلا نادرا.

**5 التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة:**

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة ، فإذا توقعت حدوث تغيرا كبيرا في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج

1- مدحت صادق، نفس المرجع ، ص195

2- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص53-54.

استيرادها من المستلزمات الإنتاجية و ذلك برفع الكميات المستوردة ، و تسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة و العكس في حالة التصدير ، حيث تقوم المؤسسات بزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجية من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها، و ينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية و كذا قدرتها التفاوضية و التخزينية و كذا قدرة العميل على تنفيذ الصفقة ، و ذلك من خلال رسم إستراتيجية للمؤسسة بشأن الصادرات و الواردات و تحقيق التوازن بينهما.<sup>1</sup>

## ثانياً: الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف.

يقصد بالأساليب الخارجية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك بعد فشل الأساليب الداخلية في تغطية هذه المخاطر، وفيما يلي بعض الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف:

### 1 القروض المتقاطعة بالعملة الأجنبية:

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة و بنفس المبلغ، و بعملتين مختلفتين و هو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها و استرجاعها في تاريخ الاستحقاق و عملية SWAP الخاصة بالعملة يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر، و مستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة و لكن هذه حالة نادرة الوقوع و اغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك و زبائنه.<sup>2</sup>

### 2 تسبيقات بالعملة الأجنبية:

و هي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة و تغطية خطر الصرف في نفس الوقت ، هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الاقتراض بالعملة المحلية و استعمال الصرف الأجل في نفس الوقت ، و هناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية و استبدال المبلغ المقرض بالعملة المحلية ، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من ائتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته ، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي

1- مدحت صادق، مرجع سابق، ص. 196

2- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص. 55

سينتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت رغبة هذه المؤسسة القضاء نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يصبح نفس المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.<sup>1</sup>

### 3 تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التامين على التجارة الخارجية.

تعمل شركات التامين المتخصصة على تقديم الضمانات لبعض المؤسسات الاقتصادية التي لا يمكنها استعمال أساليب التغطية السابقة نتيجة لوجود رقابة صارمة على سياسة الصرف، أو نتيجة عدم تمكنها من تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة، وتختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التامين من شركة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات بـ :

\_ ضمانات تطبق على الصادرات و الواردات ، حيث يتعلق الضمان في هذه الحالة على رقم الأعمال المرتقب (حجم صادراتها) أو حجم المشتريات المتوقع (الاستيراد) فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 03 إلى 18 شهرا و كذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات ، و تجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة و مدة التغطية(العمولة من 0.09% إلى 1.9% ) حيث أن سعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري في تاريخ التوقيع على الاتفاق بين المؤسسة و شركة التامين ، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التميز الإيجابي لسعر الصرف ، كما أن الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة في حالة انخفاض سعر الصرف تكون بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه و تاريخ التوقيع الفعلي للعقد.<sup>2</sup>

1- دوحة سلمى، مرجع سابق ، ص55

2- دوحة سلمى، نفس المرجع ، ص56.

## خلاصة الفصل:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلفة دول العالم وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعار في السوق العالمية.

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف، هذا الأخير وبآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزايد حجم كل من الصادرات والواردات، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة والذي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات والواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

# الفصل الثاني

الإطار النظري للتجارة  
الخارجية

**تمهيد الفصل:**

لقد إزدادت أهمية التجارة الخارجية مع مرور الوقت و ذلك نظرا لزيادة حجم الإنتاج ووجود فائض في الإنتاج لدى بعض الدول إضافة إلى نقصه في الدول الأخرى، حيث تقوم التجارة الخارجية بمهمة تبادل هذا الفائض بالحاجات المطلوبة و يمكن إرجاع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى إختلاف نسب تكاليف الإنتاج من دولة إلى أخرى إضافة إلى عدم إستطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و يعبر مصطلح التجارة الخارجية عن حركة الصادرات و الواردات سواء السلعية أو الخدمية أو إنتقال الأفراد بين الدول و إنتقال رؤوس الأموال ، حيث قام المفكرين منذ القدم على إختلاف إتجاهاتهم على إعطاء تفسير للتبادل الدولي و سبب قيام التجارة بين الدول و ذلك بالإعتماد على مجموعة من النظريات سواء الكلاسيكية أو الحديثة و إتجهت كل هذه النظريات في تقديم تفسير واضح و شامل لأسباب قيام التجارة الخارجية لذلك سنحاول في هذا الفصل التعرض للإطار النظري للتجارة الخارجية، من خلال إعطاء مفهوم للتجارة و أسباب قيامها و أهميتها و المزايا المترتبة عنها و أهم النظريات المفسرة لها و السياسات التجارية ، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تعرضنا إلى تعريف التجارة الخارجية و أسباب قيامها و مكوناتها إضافة إلى أهمية التجارة الخارجية، و تناولنا في المبحث الثاني الفرق بين التجارة الخارجية و الداخلية و العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية و أهم مزاياها ، و في المبحث الثالث تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية إضافة إلى السياسات التجارية.

## المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة حاليا من خلال أنشطة الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية على الأسواق المادية السلعية "الإنتاج والدخل والعمالة" وعلى الأسواق المالية والنقدية، أسواق النقود والصراف الأجنبي.

وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية والإقليمية على مدى الخمس عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم إلى تعاضم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على التجارة الخارجية على النواحي الاقتصادية المختلفة.

### المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.

يعرفها محمد احمد سرיתי على أنها: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".<sup>1</sup>

كما تعرف كذلك: "مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال، أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة".<sup>2</sup>

عرفها ADAM GONNELI التجارة الخارجية: " هو نظام الذي يمكن البلدان تبادل السلع والخدمات مع بعضها البعض للحصول على الأشياء التي هي ذات جودة أفضل، واصل تكلفة أو ببساطة

1- محمد احمد سرיתי، تمويل التجارة الخارجية، جامعة الإسكندرية، 2009، ص08.

2- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص43.

مختلفة السلع والخدمات المنتجة في البلد، وتسمى الخدمات التي تشتري من بلدان أخرى بالواردات وتسمى السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى دول أخرى بالصادرات".<sup>1</sup>

كما تتلخص التجارة الخارجية في عمليتين: الأولى تتمثل في عملية التصدير و التي تتمثل في إخراج السلع و الخدمات(البيع) خارج حدود الدولة بصفة رسمية من طرف الدولة أو أي شخصية مادية أو معنوية أخرى، مقابل قيمة مالية مقدرة متفق عليها أن تكون بالعملة الصعبة ، هذه الأخيرة تدخل كمورد هام من الموارد المالية للدولة المعنية ، أما الثانية فتمثل في عملية الاستيراد و هي عملية شراء الآتية من الخارج من أعوان خارجيين عن التراب الوطني لتمثيل عملية الشراء التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين لبلد ما.

ومما سبق تظهر لنا التجارة الخارجية على أنها كل ما يحتوي دول العالم كأجزاء مختلفة وأعضاء تتعاون وتتساعد مع بعضها البعض من خلال آلية السوق.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

إن قيام التجارة الدولية راجع بالأساس إلى وجود تباين في مجموعة من العوامل بين الدول ولعل أهمها:

#### 1 وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية:

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية، فحيث تتوفر لدى بعض الدول بيئة استخراجية مثل توافر مواد خام في باطن الأرض كالبتترول في دول الخليج، فان ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام، و من ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبتترول، و قد تمتاز بعض الدول ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة و مناخ ملائم و مياه ري، لذا تتخصص في إنتاج بعض السلع الزراعية.<sup>3</sup>

1- سميحة بن يحيوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تخصص تجارة دولية، 2014-2015، ص152.

2- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص10.

3- السيد محمد احمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2009، ص ص 13-14.



كما تلعب الظروف المناخية دورا في قيام التجارة الخارجية و المبادلات الدولية ، فكما نعلم أن هناك بلدان تتسم بالمناخ البارد و أخرى بالمناخ الحار و أخرى استوائية ، فهذا التنوع في المناخ يؤثر على طبيعة النشاط و نمط الإنتاج و أنواع المنتجات في كل منطقة مناخية ، فمثلا لا يمكن إنتاج القطن في المناطق الباردة ، و على العكس من ذلك هنالك منتجات لا يمكن إنتاجها إلا في المناطق الباردة ، و من ثم فعند إنتاج القطن في مصر تكون لدينا وفرة منه في الوقت الذي يكون فيه نادرا ببريطانيا ، فتقوم بريطانيا أو فرنسا بشراء القطن المصري في مقابل قيام مصر بشراء منتجات تلك البلدان من اللحوم مثلا ، و بالتالي قيام التجارة الدولية.<sup>1</sup>

## 2 التفاوت في عرض رأس المال والعمل:

لا يتحدد تخصص البلد المعني على أساس مواردها فحسب، بل كذلك على أساس المعروف من اليد العاملة ومن توفر لرأس المال، فكما نعلم فإنه يوجد بلدان ذات كثافة سكانية عالية وأخرى ذات كثافة سكانية منخفضة، فكما كان عدد وحجم اليد العاملة عاليا ومن ثم عرضها عاليا كلما انعكس ذلك على مستويات الأجور بالانخفاض، وبالتالي فإن غزارة العنصر البشري يعد سببا لقيام تجارة كبيرة، أو تدفق للشركات على البلد الغزير بالسكان كما هو الحال بالنسبة إلى الصين الآن. فالاستثمارات تتجه إلى تلك البلدان للاستفادة من السوق كبير الحجم للتوزيع وكذلك للأجور المنخفضة والعمالة الماهرة والكل مستفيد.<sup>2</sup>

كما يجب الإشارة إلى أن المسألة قد لا تتعلق فقط بعنصر العمل وإنما بندرة عنصر العمل الماهر SKILLED LABOR، فقد يكون البلد الذي يوجد فيه مصانع لا يتوفر على المهارات اللازمة ومن ثم تظهر الحاجة إلى استقطابها من بلدان أخرى.

بالإضافة إلى هذا فإن بعض الدول قد تتوفر على اليد العاملة وينقصها رأس المال اللازم لقيام الصناعة، وبالتالي تتجه إلى الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية، والتي لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، في حين قد يقل عرض العمل في بعض البلدان الأخرى الكبرى وبالتالي تتجه إلى الصناعات

1- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 01-2013-2014، ص03.

2- فيصل لوصيف ، مرجع سابق ، ص04.

التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة في حال توفرت على مقومات إقامتها من رأس مال ومعارف وخبرات....الخ.

### 3 اختلاف الأذواق:

سبب آخر للتجار يكمن في اختلاف الأذواق، فحتى لو كانت ظروف الإنتاج متشابهة في جميع المجالات فقد تتاجر الدول مع بعضها البعض إذا كان ذوقها السلعي مختلفا.

مثال ذلك أفرض أن بلدا مثل النرويج والسويد تنتج السمك من البحر واللحوم من الأرض وبكميات متماثلة، لكن السويديين يحبون اللحوم في حين يتحيز النرويجيون للأسماك، عندها يمكن إجراء عملية متاجرة نافعة للطرفين، بأن تصدر اللحوم إلى السويد والأسماك إلى النرويج، وسوف يستفيد البلدين من هذه التجارة مما يرضي رغبات كلا الشعبين.<sup>1</sup>

### 4 تكاليف النقل:

إن تكاليف النقل لسلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة ، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ، و من ثم إلى سعر السلعة ، و يتحدد كون سلعة ما قابلة للتبادل تجاريا أم لا ، اعتمادا على سعرها الدولي و سعرها المحلي و تكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان **سعرها المحلي + تكاليف النقل إلى الخارج** اقل من سعرها الدولي ، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها **الدولي + تكاليف النقل للداخل** اقل من سعرها المحلي ، و هذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دوليا ، و إذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح السلعة غير تجارية و لا يمكن تبادلها دوليا.<sup>2</sup>

لذلك فان الدولة التي تستطيع إقامة صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ، يمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها مقارنة بدولة أخرى لا تنهيأ لها نفس الظروف، ذلك أن تكاليف النقل البحري تقل كثيرا عن تكاليف النقل الجوي أو البري، ولا شك أن المنتجين يتجهون إلى التخصص في إنتاج السلع التي يسهل نقلها بمسافات طويلة أو التي تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق.<sup>3</sup>

1- بول سام وويلسون ووليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، ط2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 694-695.

2- السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 14-15.

3- فيصل لوصيف ، مرجع سابق ، ص 05.

## 5 توافر التكنولوجيا:

إن الدول التي تتوفر على تكنولوجيا حديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والمعدات والسيارات، وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي تتوفر لديها أحدث الوسائل التكنولوجية، لذا فإنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية، وهذه التكنولوجيا قد لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: مكونات التجارة الخارجية وأهميتها.

## أولاً: مكونات التجارة الخارجية.

تتكون التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر الآتية:

## 1 الصادرات:

الصادرات هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

إضافة إلى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجداً في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

وبما أن الصادرات تمثل إنفاقاً أجنبياً على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي.<sup>2</sup>

## وتقسم الصادرات إلى نوعين:

أ - الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة: كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل: البترول والآلات.

ب الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل:

1- السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 15-16.

2- بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 68.

- خدمات النقل الدولي "النقل الجوي والبحري والبري".
- خدمات التأمين الدولي.
- خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية.
- خدمات المصرفية العالمية.
- حقوق نقل الملكية الفكرية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

## 2 التواردات:

التواردات هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل.

وتتمثل التواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، وبما أنها ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية، الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيده قوة في الخارج.<sup>1</sup>

### وتنقسم التواردات إلى نوعين:

أ - التواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة: مثل المواد الغذائية.

ب التواردات غير منظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل: الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى.

## 3 تجارة الترانزيت (نظام التجارة العابرة):

يقصد بتجارة الترانزيت أو نظام التجارة العابرة :بعبور البضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه أي دون أن تستهلك فيه ، فهي إذا تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها من البلد المصدر إلى البلد المستورد و تعتبر من الأنواع الهامة لنشاط التجارة الخارجية و الترانزيت اقرب ما يكون إلى "المستودع المتنقل" الذي من شأنه أن يحمل البضاعة إلى الميناء الجمركي الذي يراه صاحب البضاعة أكثر ملائمة من غيره، و لهذا النظام أهمية خاصة في البلاد التي توجد في ملتقى طرق التجارة الخارجية ، أي التي تقع على البحار أو مداخل القارات أو بين مجموعة من الدول المتصلة

1- بوكونة نورة، نفس المرجع ، ص68.

أراضيها ببعضها البعض مما يجعل من أراضي هذه الدولة ممرا حيويا لانتقال صادرات و واردات هذه الدول فيما بينها.<sup>1</sup>

#### 4 نظام السماح المؤقت:

هو إعفاء المواد الأولية أو غير كاملة الصنع المستوردة بقصد إدخال تغييرات صناعية أو تجارية معفية عليها من الضريبة، طالما أعيد تصديرها خلال فترة معينة، وينطبق ذات المر على ما يرد إلى الدولة من سلع نصف مصنعة، أو بها عطل بغرض تحويلها إلى سلع كاملة الصنع (كتحويل خيوط الغزل المستوردة نسيجا أو النسيج قماشاً) أو صيانتها و إصلاحها محليا (كإصلاح السفن و المراكب الأجنبية داخل ورش محلية).

وتعفى هذه المواد مؤقتا من الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف والبلدية وغيرها، وتتم بشروط معينة، أهمها أن المستورد هو المصدر لها بعد تصنيعها وإصلاحها، لا بد أن يودع تأمين بمصلحة الجمارك أو ضمانا.<sup>2</sup>

#### ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.

ميزة التجارة الخارجية أنها تمكن كل دولة من أن يستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا. فقطاع التجارة يعتبر عموما جزءا عضويا من هيكل الاقتصاد الوطني، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية متمثلة في مرحلة التبادل، ويمكن النظر إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يلي:<sup>3</sup>

- تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، و بفرض إمكانية الدولة إنتاجها فإنها تتجنبها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها.
- تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادياتها، إذ أنها تعطي لهذه الدول فرصة الحصول على قروض من الدول الصناعية، والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة من

1- بوكونة نورة، نفس المرجع ، ص68

2- بوكونة نورة، نفس المرجع ،ص68

3- بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2010-2011، ص07.

صور انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، فالدولة المقترضة تحصل على الأموال المقترضة بسداد القرض وفوائده عن طريق تصدير بعض السلع والخدمات التي تنتجها للدولة المقترضة.

- تقسيم العمل بمعنى أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الأخرى إنتاج بقية السلع بالرغم من أنها تستطيع هي إنتاج بعض هذه السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا يرجع إلى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعاً عادلاً بين أجزاء العالم المختلفة، فبعض الدول لديها أكثر مما تحتاج من الأرض ولكن ليس لديها القوى البشرية المدربة، والعكس صحيح فنجد أن دولاً أخرى تتوفر لديها القوى البشرية المدربة ولكن لديها كمية صغيرة من الأرض، وهناك بعض الدول الأخرى لديها القوى البشرية المدربة والأرض ولكن تنقصها الموارد المالية، وهذا يتبع بالتالي إلى أن القدرة على إنتاج السلع المختلفة سيكون موزعاً توزيعاً غير متساو.

- تعتبر التجارة الخارجية أيضاً أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية وهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.<sup>1</sup>

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

- تعمل التجارة على زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في إنتاجها بسبب وفرة الحجم الاقتصادية.<sup>2</sup>

1- رشاد العصار وعليان الشريف، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2000، ص 13.

2- بودية فاطمة، مرجع سابق، ص 80.

## المبحث الثاني: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية.

نتناول في هذا البحث الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، كما نتناول أهم مزايا التجارة الخارجية والتي تنتج عن قيام التجارة بين الدول.

### مطلب أول: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

حيث توجد العديد من النقاط والاعتبارات التي تبيّن الاختلافات الأساسية بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية منها:

#### 1 قدرة عوامل الإنتاج على التحرك:

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدول لان عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة تميل إلى التعادل في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في مجال الدولي فمثلا إذا اختلف أجور العمال بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين انتقل العمال من منطقة الأجر المنخفض إلى منطقة الأجر المرتفع الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين وكذلك سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر إلى أن يحدث تساوي في السعر في مختلف المناطق وبالنسبة للأرض فانه بالرغم من إثباتها من الوجهة الطبيعية إلا انه يمكن تحريكها من جهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي يقوم به، إما عن المستوى الدولي فان هناك حوافز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة لأخرى وقد تمنعها وهذه الحوافز قد تكون قانونية او ثقافية او إعلامية.<sup>1</sup>

#### 2 اختلاف النظم النقدية (سعر الصرف):

من المعروف أن المقيمين في إقليمين مختلفين داخل دولة واحدة يمكنهم استخدام عملية نقدية واحدة في معاملاتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة أما بالنسبة للعملات التي تتم على المستوى الدولي فإن الأمر مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز وعملياتها الوطنية الخاصة أي اختلاف قيم المعاملات الخارجية للدولة نواجهه مشكل الصرف الأجنبي وأيضا هناك

1- تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي، مذكرة ماستر، تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014-2015، ص24.

دول تتمتع بمركز اقتصادي قوي في المحيط الدولي كأمریکا وبريطانيا، وفرنسا تلقى عملاتها قبول عاما لدى البنوك والمؤسسات العامة بتحويل العملات وفقا لسعر الصرف في حين هناك عملات لا تستخدم في قياس القيم و لا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات من خارج حدود الدولة كالدينار الجزائري، فإن العملات التجارية الخارجية يحيط بها مخاطر لا نظير لها في المعاملات الخارجية.

### 3 السياسات التجارية:

إن الحكومات الوطنية يمكن أن تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية وتتضمن هذه القيود:

- الرسوم الجمركية، وهي ضرائب على السلع المستوردة.
- الحصص على الواردات والتي تضع حدا أقصى للكميات من سلعة ما التي يسمح بها للدخول إلى الدولة.
- دعم الصادرات، حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الأموال على كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، وذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج.
- الرقابة على الصرف، وفيه تقوم دولة ما بتقييد مواطنيها على تحويل أموالهم إلى العملات الأجنبية.

إن مثل تلك الإجراءات يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد، ومع ذلك فهي تختص بالمعاملات الدولية دون المحلية.

### 4 اختلاف السياسات المحلية:

إن كل دولة لها بنكها المركزي، وكذلك وزارة ماليتها، ومن ثم يكون لها سياستها المالية والنقدية الخاصة بها، والتي بدورها تحدد معدل التضخم ومعدل النمو والبطالة فيها، وفي حين نجد أن تلك السياسات يتم تطبيقها في جميع الأقاليم داخل الدولة، نجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى ونتيجة لذلك، نجد انه على الرغم من أن معدل التضخم موحد في كل أقاليم المملكة المتحدة، فإنه يختلف عن نظيره في



ألمانيا، وان هذا الاختلاف لا يؤثر فقط على الوضع التنافسي في الدولتين، بل يمتد للتأثير على وضعها التنافسي في دولة ثالثة.<sup>1</sup>

### 5 البيانات الإحصائية:

إن معرفتنا بتركيب وحجم واتجاه التجارة الخارجية، تفوق معرفتنا بهذه الأمور عندما يكون الأمر متعلقاً بالتجارة الداخلية، وذلك نظراً لعدم وجود حدود أو نقاط تفتيش بين الولايات تمدنا بمثل تلك المعلومات، ولكن عندما تدخل الدولة شحنة من البضائع فيتوجب على المصدر والمستورد أن يملأ إقراراً وارداً أو صادراً يصف فيه الشحنة من حيث الوزن والقيمة والجهة المصدرة وعدد من الأمور الأخرى، ومن خلال هذا الإقرار التجاري والذي يكون مطلوباً في كل الدول، يمكن تجميع قدر من البيانات الإحصائية عن التجارة الخارجية غير المتاحة عن التجارة الداخلية.

### 6 اعتبارات تسويقية:

إن الاختلافات في أنماط الطلب وأساليب المبيعات ومتطلبات الأسواق تجعل التعاملات الدولية أكثر صعوبة من التعاملات المحلية، فعلى سبيل المثال الصادرات الأمريكية لأوروبا من الأدوات الكهربائية يجب أن يتم تعديلها لتتلاءم مع التيار الكهربائي في أوروبا. وكذلك السيارات المصدرة إلى كل من اليابان والمملكة المتحدة، تتطلب أن تكون عاجلة القيادة فيها على الجانب الأيمن، حيث أن اليابانيين والبريطانيين يقودون سياراتهم على الجانب الأيسر من الطريق، والخلاصة هي أن على المصدرين في الغالب إجراء بعض التعديلات الخاصة في تصميم منتجاتهم لكي يتمكنوا من اختراق الأسواق الأجنبية.<sup>2</sup>

### مطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

- 1- التفوق النسبي في بعض فروع الإنتاج و ارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها فكلما كانت الدولة تتمتع بالتفوق النسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فان هذا من شأنه أن يدعم اتجاه هذه الدول إلى التخصص ويؤدي هذا إلى توسعها في هذه الصناعة وزيادة صادراتها منها.
- 2- تنوع الطلب فكلما كان طلب المستهلكين أكثر تنوعاً أدى إلى زيادة التجارة الخارجية للدولة.
- 3- درجة اشتداد طلب الدول الأجنبية على منتجات الدولة فازدياد طلب الدولة الخارجية على منتجات الدولة يؤثر على حجم التجارة الخارجية.

1- بودية فاطمة ، مرجع سابق ، ص 05.

2- بودية فاطمة، نفس المرجع ، ص 06.

4 تكاليف النقل وسهولة المواصلات فالدولة التي تحظى بمواصلات جيدة ورخيصة التكاليف بينها وبين بقاع العالم الأخرى يزداد حجم تجارتها بالنسبة للدول الأخرى التي تقل عنها في هذه الناحية.

5 عدم وجود عوائق اصطناعية بين الدول فالرسوم الجمركية ونظام الحصص وما إلى ذلك من الأنظمة التي تتبعها الدول المختلفة للحد من الواردات تعرقل التجارة الخارجية وتقلل من كميتها.

6 الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي كعامل مهم من عوامل زيادة حجم الصادرات بين الدول.<sup>1</sup>

**التكاليف والأسعار:** إن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها فالسلع التي تنتج بتكاليف أقل وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من السلع ذات التكاليف والأسعار المرتفعة، أي أن قدرتها على المنافسة تحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

**الجودة:** يرتبط عامل الجودة بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.<sup>2</sup>

**التخزين:** كلما كانت السلعة قابلة للتخزين كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع وذلك نظرا للوقت الذي يتطلبه نقل السلع وما يترتب عن ذلك من تلفها.<sup>3</sup>

**التمويل:** إذا كانت هناك مؤسسات مالية وبنوك على المستوى العالمي للتمويل فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة في السلع والخدمات والعكس من ذلك.

**الندرة النسبية:** أي عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة فالفاوت بين العرض والطلب يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجاتها.

**الرواج والكساد الاقتصادي:** إن الرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بينما يحدث العكس في حالة الكساد.

**عوامل أخرى:**

1- حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، مذكرة ماستر، تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2014-2015، ص 08.

2- قرقور حنان، تأثيرات تغيرات سعر صرف الدينار على التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013-2014، ص 39.

3- جغيور أسماء، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011-2012، ص 51.

هناك بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على التجارة الخارجية والتي نذكر منها:

- **الإجراءات الإدارية:** أي وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وتعطل وصول السلعة إلى المستهلك.
- **الظروف السياسية:** ويلعب هذا العامل دورا مهما في تحديد التجارة الخارجية واتجاهها ويتم عادة التعامل مع الدولة المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الحروب وغيرها.
- **القوانين والتشريعات:** حيث تخضع التجارة الخارجية في جل بلدان العالم إلى القوانين وتشريعات تعمل على تقييد التجارة أو تحريرها من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى العالمي.
- **اختلاف الأذواق:** وذلك بسبب اختلاف العادات والتقاليد واختلاف الأديان وغيرها ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات كثيرا ما يدفعهم إلى استبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثير على التجارة الخارجية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مزايا التجارة الخارجية.

تؤثر التجارة الخارجية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، ويظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد، الذي تتمثل فيما يلي:

- التجارة الخارجية كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية: ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بمخطط التنمية في الدول النامية باعتبار الصادرات عامل إضافة، كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، والواقع أن المقدر على الاستيراد تعتمد على مقدرته الدولة في التصدير ومعدل نمو وتنوع الصادرات، ومن ثم فإن الدول النامية تستطيع أن تستورد الآلات والمعدات اللازمة لبناء أساس صناعي متين من حصيله الصادرات النفطية وتطوير الصناعات التصديرية.

تلعب الصادرات دورا كبيرا في النمو الاقتصادي، فمن ناحية تساهم في زيادة الصادرات في نمو الدخل الوطني من خلال استغلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي، ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في

1- قرقور حنان، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

مرحلة التنمية الاقتصادية، كما تساهم الواردات كذلك في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد من مواجهة أعباء التنمية وتوفير الآلات والخبرات اللازمة وكذلك السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه.<sup>1</sup>

لقد أورد روبنسون في هذا الإطار ملاحظة جيدة مفادها ان التجارة تعتبر أداة أو وسيلة نمو، ومع أن هذه الملاحظة قد أبدت في سياق التطورات خلال القرن التاسع عشر، فان عددا من الاقتصاديين قد ذهبوا إلى أنها تنطبق أيضا على القرن العشرين فعلى سبيل المثال يذكر هابرلر: "إن استنتاجي العام هو أن التجارة الدولية كان لها إسهام بالغ في تنمية الدول قليلة النمو في القرنين التاسع عشر والعشرين، ويمكن أن نتوقع منها إسهاما كبيرا في المستقبل إذا أتيح لها أن تعمل بصورة حرة".

ويبين هابرلر منافع التجارة الدولية ليؤكد دورها في تنمية الدول القليلة النمو حيث يرى أن التجارة الخارجية:

- توفر الوسائل المادية (سلع رأس المال، الآلات والأجهزة، المواد الخام، المواد شبه نهائية) اللازمة للتنمية الاقتصادية.

- تعمل على نشر المعرفة التكنولوجية، نقل الأفكار، الخبرة والمهارات، القدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات.<sup>2</sup>

#### • التجارة الخارجية والدخل الوطني:

تؤثر التجارة الخارجية بصورة مباشرة في تركيب الدخل الوطني وفي مستواه، فالظاهر ان صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي، فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج، فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالأستهلاك، حيث كلاهما يجر طلبا على السلع، أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر، بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه والموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع والتي تدخل في البنية التحتية للاقتصاد، ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد لجزء من الدخول عن التداول، وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل الوطني كما يلي:

**الدخل الوطني = الإنفاق المحلي (الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات.**

1- بودية فاطمة، مرجع سابق، ص 13.

2- بودية فاطمة، نفس المرجع، ص 14

وتتمثل الزيادة في الدخل عن طريق الآلية التي تسمى بـ "مضاعف التجارة الخارجية"، حيث توضح كل زيادة صافية في الدخل الوطني وكل نقص صافي فيه، وبالتالي فالمضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن تضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل. وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة الاستهلاك وزيادة أخرى في الادخار، وزيادة ثالثة في الاستيراد.<sup>1</sup>

### • التجارة الخارجية وتوزيع الدخل:

لا تقتصر التجارة الخارجية على تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة فحسب بل أنها أيضا أسلوب لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني. فالتجارة الخارجية لا تعمل بالضرورة من أجل المساواة بين جميع الدول، ويرجع ذلك إلى التباين في المستويات التنموية الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المختلفة، وعليه فإن الميزات النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

ولا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة لعدم حصولها على المزايا التي تختص بها الدول الأخرى، لأنها تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها، وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الاستيراد. كما أن التجارة الخارجية تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والمستهلك، وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفصيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.<sup>2</sup>

فالتجارة الخارجية تعتبر كمحرك لعناصر الإنتاج، حيث أن قيامها يجعل عوامل الإنتاج تتحرك من المناطق حسب معيار الندرة النسبية ولا يعني أن كل العناصر تنتقل من بلد لآخر، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الوفيرة نسبيا والعكس صحيح، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل تكلفة النقل.

فالتجارة الخارجية لها دورها في إعادة توزيع الدخل، ذلك أن عناصر الإنتاج التي تمتاز بالوفرة النسبية في بلد ما ستجد لها أسواقا في بلد آخر بعد انتقالها للخارج، ما يترتب عليه ارتفاع أسعارها

1 - بودية فاطمة، مرجع سابق، ص 14.

2 - بودية فاطمة، نفس المرجع، ص 15.

وبالتالي زيادة عوائد أصحاب تلك العوامل التي تتصف بالوفرة في البلد الأول. والعكس بالنسبة للتي تتصف بالندرة النسبية.

كما أن التجارة الخارجية تشارك مشاركة فعالة في النمو الاقتصادي في البلدان الآخذة في النمو فالصادرات عامل إضافة للدخل والواردات تساهم في المواد الأولية والمعدات والخبرات الفنية في البناء الإنتاجي، مما يحقق فرص عمل إضافية، كما توفر بعض السلع الاستهلاكية الضرورية.

تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة معدلات التنمية في الدول الآخذة بالنمو لإمكان إزالة الفوارق الكبيرة بين مستويات المعيشة و نشر التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج بانتقال الفنون الإنتاجية لمختلف البلاد، كما أنها تساهم في زيادة حجم التوظيف (زيادة التصدير، زيادة الدخل).

إن الأوضاع العالمية الراهنة والخلافات الدولية المتلاحقة والصراع العنيف للسيطرة على عوامل الإنتاج وبمجرد تحركها جعل التجارة الخارجية تستخدم لخدمة الأغراض العسكرية أو لأغراض اقتصاديات إحدى الدول أو لغرض الحصار الاقتصادي.

وأخيرا فالتجارة الخارجية تؤثر في توازن ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات عديدة تهدف إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كالتركيز على زيادة الصادرات وهذا ما يمكن ان يتم عن طريق تشجيع التصدير بإجراءات تضمن دعم وتسهيل عملية التصدير، وكذلك التركيز على الحد من الواردات، منها التحديد الكمي للواردات حيث تنخفض هذه الواردات من السلع الكمالية وشبه الضرورية والتعويض عن الواردات من بعض<sup>1</sup>.

كما يترتب كذلك على التجارة الخارجية عدة مزايا لجميع دول العالم من أهمها ما يلي:

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى.
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.
- منع الاحتكار.
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة.
- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية.

1- نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة ماستر، مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص08.

- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.<sup>1</sup>

-

### المبحث الثالث: نظريات التجارة الخارجية وسياستها.

أولاً: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

نستعرض فيما يلي أهم المناهج والمدارس الفكرية في نظرية التجارة الخارجية، متخذين من تقسيم وعرض الفكر الكلاسيكي نقطة انطلاق، ثم عرض كلا من الفكر النيوكلاسيك والمناهج الفكرية الحديثة في التجارة الخارجية.

#### 1 النظرية الكلاسيكية:

نشأت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاربيين و آرائهم المنادية بضرورة تدخل الدولة بفرض قيود على التجارة الخارجية ، و في هذا المناخ جاءت النظرية الكلاسيكية حاملة لواء الحرية الاقتصادية ، و أقرت مبدأ حرية التجارة الخارجية من خلال بيان مساوئ تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية و ترتيب عناصرها الرئيسية مبينة أن قوة الدولة لا تقاس بمقدار ما تكثره من ذهب و فضة ، و إنما بما لديها من ثروة حقيقية تتمثل في قدراتها الإنتاجية ، مركزة على رفاهية الأفراد من المواطنين أكثر مما ركزت على فكرة السيادة للدولة.

ومن أهم الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية نذكر ما يلي:

- عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل البلد الواحد.
- لا تتمتع عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال بحرية الانتقال من بلد آخر.
- قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المتضمنة فيها، فقد اعتمد الكلاسيك نظرية القيمة في العمل فكما يقول آدم سميث: "العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة المتبادلة لجميع السلع".
- افتراض سيادة قاعدة الذهب على المستوى الدولي.
- افتراض التشغيل الكامل للموارد داخل الاقتصاد، وبالتالي ينحصر أثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.

1- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، جامعة الإسكندرية، دار الجامعة، 2009، ص13-12.

- الربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث أن التغيرات في العرض النقدي تنعكس طردياً على المستوى العام للأسعار.

- افتراض سيادة المنافسة التامة والكاملة في أسواق السلع وكذا في أسواق عناصر الإنتاج.

- هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل.<sup>1</sup>

أ - نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث):

#### • عرض النظرية:

في الوقت الذي كان فيه التطور الاقتصادي يعد العدة للهجوم على سياسة التجارة الخارجية الخاصة بمذهب التجاريين فإن الاستعدادات الفكرية لهذا الهجوم كانت قد أعدت و تكاملت ، و قد هاجم آدم سميث فكرة القيود على التجارة الدولية و أظهر خطأ التجاريين في أن تقدم الأمم إنما يقاس بما تمتلكه من معادن نفيسة ، و أظهر في كتابه المشهور "ثروة الأمم" أن ثروة الأمم لا تقاس بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة ، و إنما أظهر أن تقدم الدول يتوقف على الدخل القومي ، و لذلك فإن آدم سميث ، قد دعى إلى مبدأ حرية التجارة ، و أظهر أن التجارة بين الأمم تمكن الدول المتعاملة من زيادة ثروتها عن طريق زيادة دخلها الحقيقي ، و ذلك بالاستفادة من المبدأ الذي يقوم على أساسه زيادة الثروة و هو مبدأ تقسيم العمل.

وقد افترض آدم سميث أن التجارة الدولية تتطلب من المصدر أن تكون له ميزة مطلقة ومعنى ذلك أن الصناعة المصدرة لابد وأن تكون قادرة بواسطة كمية معينة من رأس المال والعمل أن تنتج كمية أكبر من الإنتاج عن الصناعات المنافسة.<sup>2</sup>

وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بناء على عدة افتراضات أساسية:

المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل، الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي، تماثل الأذواق. وتتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى ويتحقق ذلك عن طريق:

1- بودية فاطمة، مرجع سابق ، ص16.

2- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص99.



- قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة بتكلفة أقل من الدول الأخرى.
- قيام الدول بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما باستخدام نفس القدرة من عناصر الإنتاج حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج كمية أكبر من سلعة معينة باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.<sup>1</sup>

ولتوضيح هذه النظرية نفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، كل منهما يستطيع إنتاج سلعتين هما القمح والبن وأن إنتاجية الفدان في كل منهما كانت على النحو الموضح في الجدول:

جدول رقم ( 3 ): مقدار إنتاج الفدان باستخدام نفس العوامل الإنتاج.

القمح	البن	
04	01	الولايات المتحدة الأمريكية
02	03	البرازيل

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي.

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، ص 29

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا ما يلي:

- إن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لان إنتاجية الفدان فيها أكبر من البرازيل، كذلك أن البرازيل لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن لان إنتاجية الفدان فيها أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية.
- تقوم بين الدولتين تجارة دولية بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما حيث تخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج وتصدير القمح وتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن.
- ويتضح من خلال هذا أن قانون الميزة المطلقة تقرر أن دولة ما يكون لديها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما (C) بالمقارنة مع دولة أخرى (B) إذا كانت كمية محدودة عن عوامل الإنتاج (عمل، رأس المال، الأرض)، في الدولة (A) بإمكانها إنتاج كمية أكبر من السلعة (C) بالمقارنة بإنتاجية نفس كمية الموارد في الدولة الأخرى.

1- السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، 2009، ص 29.

• تقييم النظرية:

يتفق الكثير على أن آدم سميث كان أول من قدم محاولة جادة لتفسير التجارة الدولية والتخصص الدولي تفسيراً علمياً عملياً، إلا أن هذا لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لهذه النظرية والمتمثلة في ما يلي:

- حسب هذه النظرية، فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، إن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لم يحدث في الواقع العملي.

- تعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

- ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الخارجية، في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف من حيث خصائصهما ونظريتهما.

- تفسر عموماً نظرية الميزة المطلقة التجارة الدولية للسلع أو المواد الأولية وبصفة خاصة تجارة الدول النامية، والمتمثلة عموماً في السلع ذات السهولة في الإنتاج والمستقلة عن النظام الاقتصادي أي المرتبطة في إنتاجها على العوامل الطبيعية.<sup>1</sup>

- لو فرضنا وكانت التكلفة للإنتاج سلعتين في الدولة (X) أقل بالمقارنة مع دولة أخرى (Y) فهل معنى ذلك أن تخصص الدولة (X) في إنتاج وتصدير السلعتين إلى (Y) ولن تنتج (Y) شيئاً من السلعتين وإذا قبلت الدولة (X) بهذا الوضع لأنها المستفيدة فهل تقبل (Y) أن تتحول إلى دولة مستوردة لكل السلع في العالم الخارجي.

إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين و الدولة الأخرى ليس لديها أي ميزة مطلقة في أحدهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين وهل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية ولكن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث لم توضح ذلك وتفسره.<sup>2</sup>

1- بودية فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2- قرقور حنان، مرجع سابق، ص 45.

فلقد ظلت تلك الانتقادات توجه إلى نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية إلى أن جاء المفكر الاقتصادي "دافيد ريكاردو" التي أجابت نظريته القائمة على أساس فكرة التفوق النسبي على بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث.

### ب - نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو):

#### • عرض النظرية:

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الكبير "الإنجليزي" ديفيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية عام 1817، الاقتصاد السياسي والضرائب.

وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع ان يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفاء أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا.

وبالطبع لا يمكن في هذه الحالة استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية وبالتالي يبرز السؤال التالي: كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة؟

وقد بين ريكاردو في كتابه المذكور "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو "بالميزة النسبية" في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين.<sup>1</sup>

وتقوم نظرية الميزة النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية وقد أرجعته إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع وذلك اعتمادا على عدة افتراضات أساسية هي:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الداخلية والخارجية ومن ثم فإن تكلفة إنتاج الوحدة تساوي

سعرها.

1 - رشاد عصار، عليان الشريف، حسام داوود، مصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، 2000، ص 25-26.

- التوزيع الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة وسوف ينعكس هذا الافتراض في تماثل خريطة سواء المجتمع بالنسبة لسلعتين لدى الدولتين المتاجرتين.<sup>1</sup>

#### • مساهمة ديفيد ريكاردو:

يقرر ريكاردو أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى أخرى وهذا يعني انه يوضح نفس الفرض المفسر للنظرية ألا و هو أن سبب قيام التجارة الدولية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة،و ذلك اعتمادا على نفس الفرضيات الأساسية للنظرية كما اعتمدت مساهمة ريكاردو في نظرية المزايا النسبية على مجموعة أخرى من الافتراضات و تسمى بالافتراضات التحليلية و هي:

- وجود دولتين فقط أي أن التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.
- وجود سلعتين فقط أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- إن التبادل الدولي يتم بين دولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.<sup>2</sup>

والسؤال هنا هو كيف تتحدد القيمة في المبادلات الدولية؟ وقد ضرب ريكاردو المثال الآتي ليوضح تكاليف العمل اللازمة لإنتاج كل من النبيذ والمنسوجات في كل من البرتغال وإنجلترا.

1 - قرقور حنان، مرجع سابق، ص45.

2- السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص35.

جدول رقم (4): تكاليف العمل اللازم لإنتاج (أيام عمل)

المنسوجات	النبيد	البرتغال انجلترا
Y ياردة	X جالون	
90	80	
100	120	

المصدر: سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، 2005، ص 104

فتكاليف إنتاج كل من السلعتين في البرتغال اقل من تكاليف إنتاجهما في إنجلترا ومع ذلك فإنه من المفيد أو المريح للبرتغال أن تخصص في إنتاج النبيد وان تبادلها بالمنسوجات المصنوعة في إنجلترا ذلك أنها بهذه الطريقة تستطيع أن تحصل بما قيمته 80 يوم عمل ما قد يكلفها 90 يوم عمل وإنجلترا أيضا يمكنها أن تستفيد من المبادلة لأنها تستطيع أن تحصل عن طريق التخصص في إنتاج المنسوجات مقابل 100 يوم عمل على ما كان يكلفها 120 يوم عمل.

وقد يتساءل البعض ما السبب في وجود هذا الاختلاف الملحوظ في قواعد التجارة الدولية عن التجارة الداخلية، وقد أجاب ريكاردو على ذلك بان الاختلاف يرجع إلى صعوبة انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك لتتجه إلى المكان الذي تكون فيه أكثر إنتاجية وأكثر ربحية وذلك إذا ما قورنت بإمكانية الانتقال داخل دولة واحدة، فمما لا شك فيه انه في المثال المتقدم يكون من صالح أصحاب رؤوس الأموال في إنجلترا ومن صالح المستهلكين في كل من الدولتين أن ينتج النبيد والمنسوجات في البرتغال.

وان العمل ورأس المال المتخصص لإنتاج المنسوجات في إنجلترا يجب أن ينتقل إلى البرتغال.<sup>1</sup>

#### • تقييم النظرية:

لقد ساهمت نظرية التكاليف النسبية في دفع النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية إلى الأمام بعد أن عجزت نظرية التكاليف المطلقة في إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي كحالة تمتع

1- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، 2005، ص 104.

دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق و مع ذلك لا تتخصص في إنتاجها و تصديرها و كذلك حالة قيام التجارة بين بلدين بالرغم من احدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

رغم دفاع نظرية الميزة النسبية عن التخصص الدولي وحرية التجارة إلا أنها لم تسلم من النقد:

- عدم قابلية عوامل الإنتاج إلى الانتقال، العمل ورأس المال والتنظيم، هو الذي يمنع أن يقوم إنتاج السلع في الدول التي تكون فيها تكاليف الإنتاج منخفضة، وعلى ذلك فإن مكان الإنتاج في الدول المختلفة يتوقف على مبدأ التكاليف النسبية، فتقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تكون تكاليف العمل أقل نسبياً.

- كما أن ريكاردو لم يوفق في الوصول إلى الخطوة التالية، وهي تحديد نسبة أو معدل التبادل الدولي بين الدولتين، وذلك لأنه كان مهتم بأن تثبت أنه يكفي أن يكون هناك اختلاف في التكاليف النسبية وليس في التكاليف المطلقة في إنتاج السلع في الدولتين حتى تقوم التجارة الدولية.<sup>1</sup>

- النموذج يقبل عدم وجود دور للموارد بين الدول كسبب للتجارة ويغفل دورها في ذلك كما يهمل إمكانية دور اقتصاديات الحجم كسبب لقيام التجارة.

- العمل ليس متجانساً وهو ليس العامل الوحيد للإنتاج وعادة تنتج السلع من خلال مزيج من مهارة العمل والسلع الرأس مالية والموارد الطبيعية، فكلفة السلع لا تعتمد فقط على كمية العمل المستخدمة وإنما كذلك على الوقت المستغرق من قبل العامل في الإنتاج.<sup>2</sup>

ت نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل):

• عرض النظرية:

حلل جون ستيوارت ميل ما عجز عنه ريكاردو في تحديد معدلات التبادل الدولي، ولذلك فإن الكيفية التي حدد بها المعدلات التي ستبادل بها السلع والكيفية التي تنتزع بها أيضاً فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معين وتتخصص فيها وتبادلها بسلع أخرى لا

1- سامي خليل، نفس المرجع، ص 109.

2- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتب الحديثة، 2010، ص 97.

تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وقد أورد ستيوارت نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي"<sup>1</sup>.

#### • مساهمات جون ستيوارت ميل:

يتفق جون ستيوارت ميل مع ريكاردو في أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى أخرى. وهذا يعني انه نفس الفرض المفسر للنظرية هو أن سبب قيام التجارة الدولية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك اعتمادا على نفس الافتراضات الأساسية للنظرية وهي المنافسة الكاملة، والتوظيف الكامل، والحركية التامة، لعناصر الإنتاج داخليا، وتماتل الأذواق.

ولكنه يختلف جون ستيوارت ميل عن ريكاردو في تعديله لبعض الافتراضات التحليلية التي اعتمد عليها تحليل ريكاردو، حيث يقوم بتعديل الافتراضين التحليليين الرابع والخامس لعدم واقعيتهما، ولذا فان مساهمة جون ستيوارت ميل تعتمد على:

- وجود دولتين فقط.
- وجود سلعتين فقط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- أن قيمة السلعة يتحدد بتكلفة إنتاجها من كل عوامل الإنتاج وليس عنصر العمل فقط.
- إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة.<sup>2</sup>
- افترض ثبات كمية العمل في كل من الدولتين وجعل الكمية المنتجة من السلعتين تختلف، وبذلك فان مثال "ميل" قائم على أساس الميزات النسبية أو على أساس الكفاءة النسبية للعمل مقابل مثال ريكاردو في التكاليف النسبية.

1- بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 24.

2- السيد محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

وقد أوضح ميل المثال الآتي: جدول رقم (5): مقدار العمل المستخدم .

الإنتاج		الدولة	مقدار العمل المستخدم
صلب (طن)	قمح (طن)	بلجيكا	10 رجال /سنة
20	أو 20	فرنسا	10 رجال/سنة
15	أو 10		

المصدر: سامي خليل، مرجع سابق، ص110.

فبنفس مقدار العمل فإن كل من بلجيكا وفرنسا تنتج كميات مختلفة من الصلب والقمح، فبلجيكا لها ميزة مطلقة في إنتاج كلا من السلعتين (20 طن) من الصلب مقابل 10 طن و 20 طن مقابل 15 طن من القمح، ولكن بلجيكا لها ميزة نسبية ملحوظة في إنتاج الصلب، أما فرنسا فإنها أقل تخلفاً في إنتاج القمح وبالتالي فإن لها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة، فالذي يحدد تخصص الدولة في إنتاج السلعة هو الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج سلعة ما.

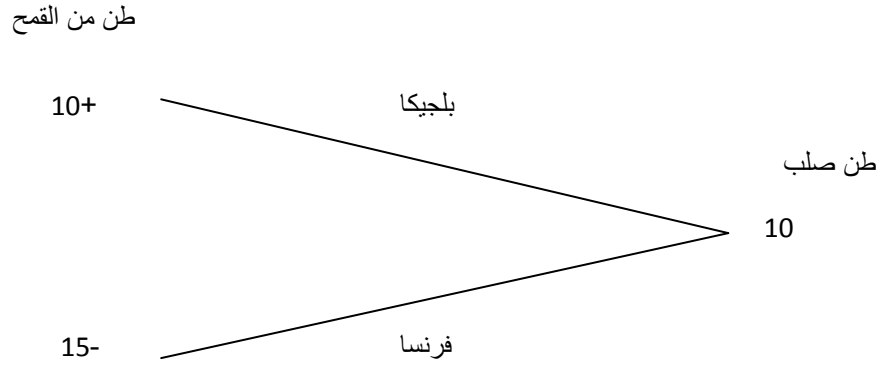
وفي غياب التجارة الدولية فإن 10 طن من الصلب في فرنسا تستبدل ب 15 طن من القمح إذ أن هذه الكمية من كل من السلعتين يمكن إنتاجهما بنفس تكاليف العمل. أما في بلجيكا فإنها تستبدل ب 10 طن فقط من القمح، إذ أن كل من هاتين الكميتين تتطلب 5 رجال /سنة من العمل، وستقوم التجارة بين الدولتين في حالة ما إذا أمكن لبلجيكا أن تحصل من فرنسا على أكثر من 10 طن من القمح نظير قيامها بتصدير 10 طن من الصلب.

فإنها بذلك تستفيد من عملية المبادلة، كما أن فرنسا تستفيد أيضاً من عملية المبادلة لو أمكنها أن تحصل على 10 طن من الصلب من فرنسا في مقابل تصديرها كمية أقل من 15 طن من القمح.<sup>1</sup> فحدود نسبة التبادل الدولي إنما تتحدد بواسطة نسبي التبادل الداخلي التي تتوقف على الكفاية النسبية للعمل في كل من الدولتين.

وحدود نسبة التبادل الخارجي بين كل من فرنسا وبلجيكا يمكن تحديدها على الوجه التالي:

1- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص110.





و معنى ذلك أن حدي التبادل يتحددان بين 10 طن من الصلب مقابل أكثر من 10 طن من القمح و 10 طن من الصلب مقابل أقل من 15 طن من القمح ، و تقع نسبة التبادل الدولي بين هذين الحدين ، و السبب في قيام التجارة الدولية بين بلجيكا و فرنسا في مثال "ميل" السابق هو أن بلجيكا كما رأينا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الصلب كما أن فرنسا اقل تخلفا في إنتاج القمح أي أن لها ميزة نسبية في إنتاج القمح و السبب في تمتع بلجيكا بميزة نسبية في إنتاج الصلب هو أن النفقة المطلقة لإنتاج طن من الصلب في بلجيكا  $\frac{1}{2}$  النفقة المطلقة لإنتاج طن من الصلب في فرنسا ، أما النفقة المطلقة لإنتاج طن من القمح في بلجيكا فهي  $\frac{3}{4}$  النفقة المطلقة لإنتاج طن من القمح في فرنسا، و يمكن إيضاح ذلك بالجدول التالي:

جدول رقم (6): نسبة التبادل الخارجي بين فرنسا و بلجيكا.

النفقة المطلقة لإنتاج طن القمح	النفقة المطلقة لإنتاج طن الصلب	
20/10 = 2/1 رجل / سنة	20/10 = 2/1 رجل / سنة	في بلجيكا
15/10 = 3/2 رجل / سنة	10/10 = 1 رجل / سنة	في فرنسا

المصدر: سامي خليل، ص111

فواضح في المثال أن النفقة المطلقة لإنتاج الصلب في بلجيكا نصف النفقة المطلقة في فرنسا، أما النفقة المطلقة لإنتاج القمح في بلجيكا فهي  $\frac{3}{4}$  ( $2/1 \div 3/2$ ) النفقة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا.<sup>1</sup>

### • تقييم النظرية:

- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها وأهملت مشاركة عناصر الإنتاج الأخرى في تكاليف السلعة.
- تركز هذه النظرية على فرضية أن العمل يشترك بنسب ثابتة في إنتاج جميع السلع وهذا ما يجعل التحليل ساكنا وغير واقعي فعنصر العمل يستخدم بنسب متغيرة في إنتاج السلع المختلفة.
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريف الجمركية علما أن النقل والتعريف الجمركية تحسب ضمن تكلفة السلعة.
- تفترض هذه النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة وفي حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد القومي في حالة توازن وهذا الفرض غير واقعي.
- تفترض النظرية وجود دولتين وسلعتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع حيث يتم التبادل التجاري مع العديد من الدول وبسلع مختلفة.
- أهملت النظرية التغير والتطور والتحديث الذي يطرأ على التكنولوجيا باستمرار مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج وتفترض ثبات المعرفة والتكنولوجيا وهذا بعيد عن الواقع.<sup>2</sup>

## 2 المنظريات النيوكلاسيكية:

يرجع ظهور فكرة النظرية النيو كلاسيكية في تفسير هذا الاختلاف "اختلاف النفقات النسبية" إلى توجيه الانتقاد إلى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل، وبصفة عامة فإن هذه النظرية تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما:

- درجة وفرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة.
- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

1- سامي خليل، نفس المرجع، ص 111.

2- قرقور حنان، مرجع سابق، ص 48

## أ - نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هكشر-أولين):

جاءت مساهمة هكشر أولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية التي ابتدأت بما انتهت إليه هذه الأخيرة لشرح العوامل التي تفسر الاختلافات في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية.

يرى هكشر أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكتسبها كل بلد من تصديره للسلع التي يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها مبينا أهمية جانب العرض و اختلاف دوال الإنتاج للسلع بين الدول في تفسيره لأسباب التجارة الدولية ، ثم قام تلميذه "أولين" بتقريب هذه الفرضية التي اعتمدها "هكشر" معتبرا أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع شيء بديهي ، و المهم هو تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي مكان في العالم ، كما أضاف بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين ، وبناء على هذا قرر أولين أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين و التي قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر .

خلاصة القول أن نظرية هكشر-أولين قد أعزت أسباب قيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الوفرة و الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تستخدم عامل إنتاجي (الأرض ، العمل، ورأس المال) الذي يتوفر بكثرة على إقليمها ، و تستورد السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج التي يقل أو نادر وجودها في إقليمها ، أما في حالة تساوي البلدين تماما في وفرة عوامل الإنتاج فهناك إمكانية قيام التجارة بينهما طالما انه من الممكن وجود حالات اختلاف في الطلب بين البلدين و الراجع إلى اختلاف صورة توزيع الدخل القومي و أذواق المستهلكين و هذت حسب الفرضيات التي بني عليها كل من هكشر و أولين نظريتهما.<sup>1</sup>

## • تقييم النظرية:

لقد وجهت لنظرية هكشر أولين العديد من الانتقادات من أهمها ما يلي:

- تركز اهتمام النظرية على الندرة والوفرة النسبية لعناصر الإنتاج أي الجانب الكمي، وأهملت الجانب النوعي لهذه العناصر.

1- عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص08.

- تفترض النظرية تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان غير أن هذا الافتراض غير واقعي لان هذه العوامل غير متجانسة ومتنوعة تختلف باختلاف البلدان، كما انه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج منتج معين في بلدان مختلفة نظرا للفتاوت التقني والفني الموجود بينها.<sup>1</sup>

- لا تفرق بين الدول المتقدمة والمتخلفة حيث تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف.

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة والتجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.<sup>2</sup>

خلاصة القول أن الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الإنتاج في بلد معين لا يؤدي بالضرورة إلى إنتاج سلع كثيفة من هذا العنصر، أو بتعبير آخر أن البلاد الكثيفة بالسكان ليس هي بالضرورة تلك البلاد التي يمكن أن تصدر السلع الكثيفة بالعمل.

#### ب اختبار ليونتياف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج:

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات و واردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج ، على أساس أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة رأس المال و ندرة في عنصر العمل ، و استخدم ليونتياف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج و ذلك لحساب رأس المال ، و كذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ، و وصل إلى نتيجة هي أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة و الدول الأخرى إنما تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة اكبر من رأس المال.

فطبقا لتلك النتيجة فان الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لان العامل الأمريكي محاط بتجربة وخبرة وتنظيم، فان عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، وإذن فان على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.<sup>3</sup>

1- حشماوي محمد، التجارة الدولية التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية، مذكرة ماجستير ن معهد العلوم الاقتصادية، سنة 1994، ص80.

2- قرقور حنان، مرجع سابق، ص50.

3- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2002-2003، جامعة الجزائر، ص43.

فلقد توقع ليوننتياف أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، وأوضحت أبحاث ليوننتياف بأنه لم يجد في هذه النتيجة سببا لنقض نظرية هكشر أولين وإنما يرى أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة تصل إلى أضعاف أمثالها في الدول الأخرى، ومن ثم فالعمل في هذه الظروف أكثر وفرة من رأس المال ويكون تصديره بنسبة أكبر.<sup>1</sup>

#### • تقييم النظرية:

فقد انتقد الاقتصادي ليوننتياف على أساس أن الكثافة الرأسمالية للصناعات الأمريكية المنافسة للواردات لا تصلح للمقارنة، والمطلوب في الحقيقة هو مقارنة الكثافة الرأسمالية للصادرات الأمريكية مع الكثافة الرأسمالية في الدولة التي تنتج واردات الولايات المتحدة حيث أن أمريكا بلد غني برأس المال، فإن صناعات بدائل الواردات الأمريكية تستخدم بطبيعة الحال رأس المال أكثر نسبيا من الدول التي تقوم بتوريد سلع مماثلة للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>2</sup>

- إن دوال الإنتاج ليست متماثلة فيما بين الدول، فمثلا الأرز يمكن أن ينتج في بورما بكميات كبيرة من العمل وكمية صغيرة من رأس المال، في حين يمكن أن ينتج في جنوب الولايات المتحدة بكمية قليلة من العمل وكمية كبيرة من رأس المال.
- فإفتراض أن دوال الإنتاج متشابهة لم يعد منطقيا.<sup>3</sup>
- كما أن ليوننتياف قارن خطأ بين معدل رأس المال / العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال / العمل في بعض الصناعات المنتجة لسلع بديلة الواردات، حيث كان من المفروض أن يقارن بين معدل رأس المال / العمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

1- علالي مخطار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر، جامعة حسبية بن بوعلی الشلف، 2014-2015 ص33.

2- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية، رسالة اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص36.

3- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص21.

### 3 الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية:

#### أ - نظرية التبادل الدولي كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

لقد اهتم الاقتصادي ستيفان ليندر بالتجارة الدولية في إطار ديناميكي، بحيث ركز على الوضع الاقتصادي وآثاره على التبادل الدولي واعتبر الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة، كما اعتبر انه من الخطأ افتراض قيام التجارة الدولية بين دول متجانسة مميزا بين الدول التي يمتاز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة التخصيص ودول أخرى غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد.

يفرق ليندر عند تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية و المنتجات الأولية و حسب رأيه فإن الأولى تقوم بين دول لا يوجد فيما بينها اختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج ، أما الثانية فتقوم بين الدول النامية و المتقدمة و ترجع إلى عوامل أكثر محددة من نسب عوامل الإنتاج و يتم تبادل المنتجات الأولية حسب ليندر طبقا للميزة النسبية التي تتحدد يتوفر المواد الأولية في الدول النامية و ندرتها في الدول المتقدمة ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فيمكن أن تكون الميزة النسبية مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة و لذا يعتبر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحلية.

ويستعمل ليندر مفهوم (كثافة التجارة) مقياسا لحجم التجارة بين الدول، حيث يرى كلما تشابه هيكل الطلب بين البلدين كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة ولهذا تمثل الفروق في متوسط الدخل بين الدول عقبات أمام التجارة المحتملة، فالسلع التي تنتج بكفاءة في بلد ما لا تكون مطلوبة في بلد آخر بسبب اختلاف متوسط الدخل وما يترتب عنه من اختلاف في هيكل الطلب.<sup>1</sup>

#### ب نظرية الفجوة التكنولوجية:

لقد طور ميشال بوسنر سنة 1921 تحليلا جديدا يركز على التغيرات التكنولوجية و ذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث و التطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي ، و ذلك باحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين و المستهلكين موحدين في الخارج ، و يؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منافس ، و محدد التجارة هنا يعتمد من وجهة على الفجوة

1- عريبي مريم ، مرجع سابق ،ص11.

التكنولوجية و يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة لإنتاج تمكناها من إنتاج سلع جديدة ، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبة مستقلة عن غيرها و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دولياً.<sup>1</sup>

ولكن الإشكال أن بوسنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد في هذه الدولة.

### ت - نظرية دورة حياة المنتج VERNON

ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزاً عن الإجابة على سؤالين هامين في تغيير التبادل الدولي هما:

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان حتى لو كانت متقدمة مثل فرنسا وإيرلندا؟

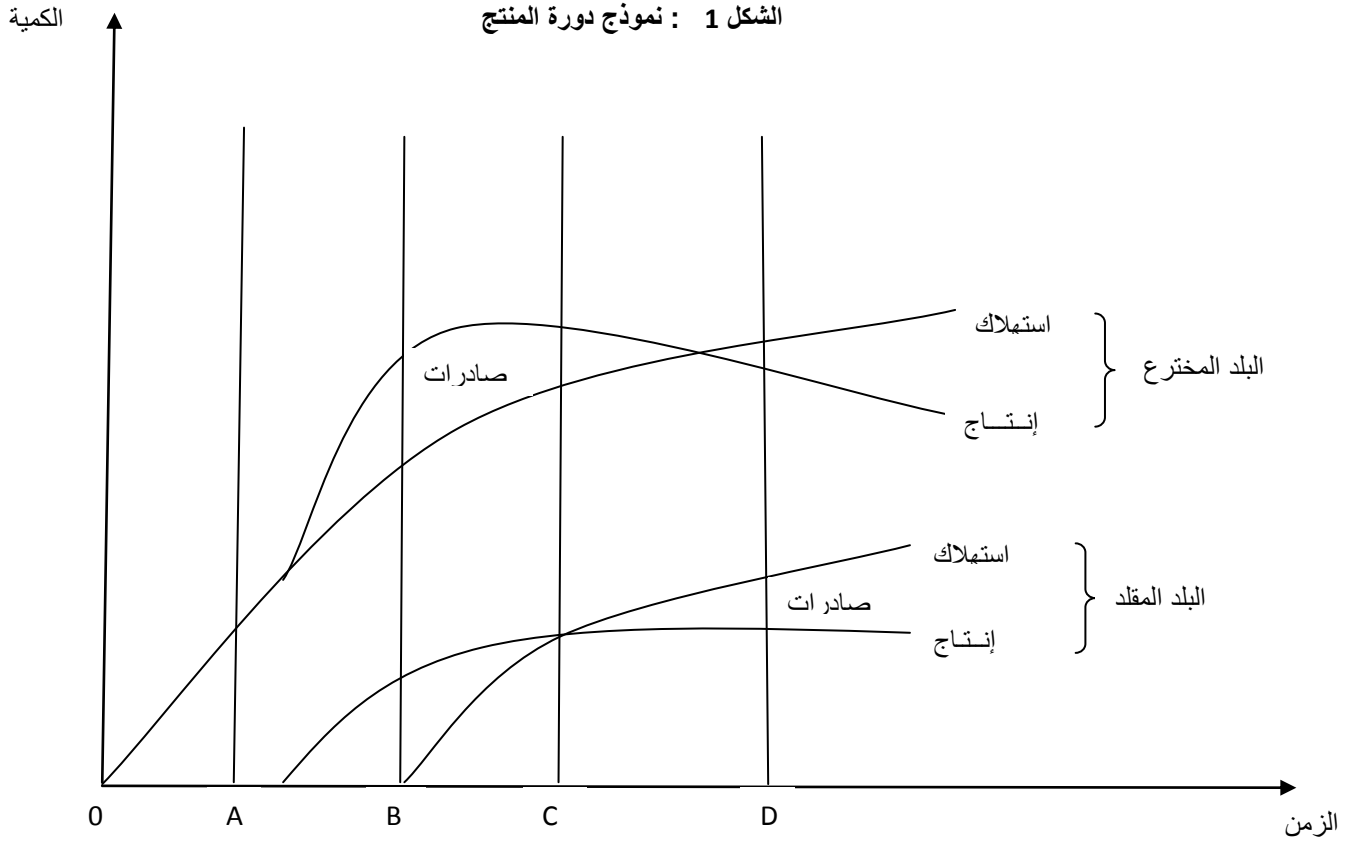
- ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟<sup>2</sup>

تمكن المفكر الاقتصادي فيرنون VERNON من الإجابة على السؤالين السابقين من خلال نظريته المعروفة باسم دورة حياة المنتج.

أن نموذج دورة المنتج يمكن شرحه باستخدام الشكل التالي والذي يوضح خمس مراحل مختلفة في حياة المنتج.

1- منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001، أطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، ص16.

2- عريبي مريم، مرجع سابق، ص11.



المصدر : سامي خليل، مرجع سابق، ص 302

من وجهة نظر الدول المخترعة والدول المقلدة.

- **المرحلة الأولى:** أو مرحلة المنتج الجديد فإن المنتج في هذه المرحلة إنما ينتج ويستهلك فقط بواسطة الدولة المخترعة.

- **المرحلة الثانية:** أو مرحلة نمو المنتج فكما هو موضح بالشكل فإن ذلك يكون خلال الوقت AB فإن الإنتاج يكون كاملاً في الدولة المخترعة ويزداد بسرعة ليشبع الطلب المتزايد محلياً وخارجياً، وفي هذه المرحلة لا يكون هناك أي إنتاج أجنبي وبالتالي يكون للدولة المخترعة سلطة احتكارية في كل من الأسواق الداخلية وأسواق التصدير.

- **المرحلة الثالثة:** يصل فيها المنتج إلى مرحلة البلوغ وذلك خلال الوقت BC فإن المنتج يصبح نمطياً وإن المنشأة المخترعة قد تجد أنه من المربح لها أن تعطي ترخيصاً لمنشآت محلية



وأجنبية لتقوم أيضا بتصنيع المنتج، وعليه فالدولة المقلدة ستبدأ في إنتاج المنتج وذلك للاستهلاك المحلي.

- **المرحلة الرابعة:** خلال الوقت CD فان الدولة المقلدة بما لديها من عمالة رخيصة وتكاليف أخرى أقل وبعد أن أصبح المنتج نمطيا أي لا يتطلب أي تطوير ولا مهارة، ستبدأ بالبيع بسعر أقل من سعر الدولة المخترعة والإنتاج في الدول المخترعة سينخفض.

- **المرحلة الخامسة:** بعد نقطة الوقت D مرحلة هبوط المنتج والتميط وانخفاض التكاليف في الخارج يأتي بنهاية دورة حياة المنتج وهنا تكون الدولة المخترعة تركز على اختراع تكنولوجيا جديد وتقديم منتج جديد.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية.

من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي الدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي السياسة التجارية التي تعتبر أهم ركائز السياسة الاقتصادية منذ القدم، والتي تتضمن لوائح وتشريعات رسمية مصادق عليها من طرف الدول التي ترتبط بينها تجاريا وذلك بتقييد أو تحرير التجارة، حسب مقتضيات تلك العلاقة.

سوف نتناول في هذا المطلب تعريف سياسات التجارة الخارجية وأهدافها وأنواعها.

#### أولا: تعريف السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية: "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية: والتي تعمل على تقييد أو تحرير النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".<sup>2</sup>

1- سامي خليل، مرجع سابق، ص302.

2- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، 2009، ص123.

كما تعرف كذلك: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها".<sup>1</sup>

كما أنها تعبر عن مجموع الأدوات التي من شأنها التأثير على حجم واتجاه صادراتها و وارداتها، وقد تكون السياسة التجارية إما تحريرية انفتاحية، وإما حمائية وإما إستراتيجية، فهذه الأخيرة كما يصفها Paul Krugman هي واقع بين التحرير والحماية، ويشير هذا المصطلح إلى أن الدولة عليها أن توازن بين أهدافها وبين الأدوات التي تريد بها تحقيق هذه الأهداف.<sup>2</sup>

السياسة التجارية هي: برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معينة وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقاً لآلية السوق الحرة.<sup>3</sup>

### أهداف سياسة التجارة الخارجية:

تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

#### الأهداف الاقتصادية:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.
- زيادة الموارد المالية للدولة.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كسياسة الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى.

#### الأهداف السياسية:

- توفير أكبر قدر من الاستقرار وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية.
- تأمين الاكتفاء الذاتي.
- العمل على توفير احتياجات الدولة.

1- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الخارجية، الناشر، 2009، ص101.

2- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع والعشرون، أستاذة فلة عاشور، الصفحة 486.

3- عبد الباسط وفاء، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص12.

## الأهداف الاجتماعية:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين والمنتجين.
- إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة.<sup>1</sup>

## ثانيا: أنواع السياسات التجارية.

يوجد اتجاهين لسياسة التجارة الدولية، اتجاه يعارض تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية واتجاه آخر يؤكد على الدور الفعال للدولة في ضبط وتنظيم وتسوية المبادلات التجارية.

## 1 سياسة الحرية التجارية:

لقد اختلفت المفاهيم الخاصة بسياسة الحرية التجارية وتعددت الحجج والدوافع المتعلقة بأنصار هذا المذهب والتي تجسدت أساسا في إلغاء دور الدولة في مجال العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.

## أ مفهوم سياسة الحرية التجارية:

يقصد بسياسة الحرية التجارية «إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى، وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية».<sup>2</sup>

كما تعرف كذلك: "على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياة، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية".<sup>3</sup>

1- عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص ص 5-6.

2- السيد محمد السيرتي، مرجع سابق، ص 126.

3- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004، ص 249.

## ب حجج ومبررات سياسة الحرية التجارية:

يعتمد أنصار هذه السياسة على العديد من المبررات نذكر منها:

### 1 التخصص في الإنتاج:

يرى أنصار الحرية أن تحرير التجارة والتبادل يؤدي إلى اتساع السوق حيث يصبح شامل لعدد من الدول وفي هذه الحال يكون تقسيم العمل على نطاق دولي حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية فيها وكفاءة عالية في إنتاجها.

### 2 منافع المنافسة:

إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة يؤدي الى تحقيق منافع لكل من المستهلكين والمنتجين معاً فأمّا المستهلكين فانخفاض الأسعار يكون في صالحهم أم المنتجين فيزيد إنتاجهم عن طريق استخدام وسائل إنتاج متطورة.

### 3 تشجيع التقدم التقني:

حيث أن سيادة السوق التنافسي وزوال وإخفاء المنتج أو الصناعات ذات التكاليف والأثمان المرتفعة والإنتاجية المنخفضة ومع إتاحة البديل أمام المستهلك يضطر كل منتج أو صناعة للاهتمام بالبحث العلمي كما يعمل على تطوير إنتاجه وإدخال تحسينات لكسب السوق بصفة مستمرة.<sup>1</sup>

### 4 الحد من الاحتكار:

إن سياسة الحرية تمنع قيام الاحتكار أو على الأقل تجعل قيامه أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث يكون هناك دافع للتجديد والابتكار لديهم وبالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن وهذا يؤدي إلى عدم الاحتكار في الأسواق المحلية.

1- فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 61.

## 5 الإنتاج الكبير:

الحرية والمنافسة بين الدول سوف تعمل على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والوصول بالمشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل للطاقة القصوى وفق اقتصاديات الحجم حيث يتسع السوق وبالتالي يزداد الطلب ويزداد الإنتاج وتتنخفض التكاليف.

## 6 إعطاء حرية أوسع للمستهلك:

إن تحرير التجارة يعطي المستهلك فرصة اختيار أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة لمختلف السلع يعكس الحال في ظل تقييد التجارة وحصر الاختيار أمام المستهلك في المنتج المحلي دون المنافسة وتحرير التجارة يفتح الباب أمام الصادرات المحلية للدول الأخرى.<sup>1</sup>

## 2 سياسة الحماية التجارية:

سياسة الحماية التجارية هي الحالة تعبر عن إتباع الدولة لسياسة العزلة والانعزال. لقد كانت هذه السياسة مطبقة بصورة كاملة، خاصة من قبل التجاربيين في القرن الثامن عشر، نظرا لما لها من مزايا تفضيلية للدولة المطبقة لها آنذاك.

## أ مفهوم سياسة الحماية التجارية:

تعرف سياسة الحماية: "قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية."<sup>2</sup>

كما تعرف كذلك: الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلة التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة.<sup>3</sup>

1- عطاء الله طريش، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

2- السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، 2009، ص 149.

3 - فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 55.

كذلك تعرف سياسة الحماية التجارية على أنها: تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، وقيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية.<sup>1</sup>

## ب حجج أنصار سياسة الحماية:

يدافع المؤيدون لهذه السياسة بالإستناد إلى مجموعة من الحجج منها:

### 1 حماية الصناعات الناشئة:

تعد حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة أي التي تكون في مراحل الإنتاج الأولى من أقوى المبررات لفرض قيود على التجارة الخارجية وحماية هذه الصناعة من المنافسة الأجنبية، وذلك لأن الصناعات الناشئة هذه تكون دون الاستغلال الأمثل والكامل لطاقتها الإنتاجية وبالتالي تكون التكلفة المتوسطة والحدية بها منخفضة ومن تم يكون سعرها أقل، ولذا فإن الأمر يتطلب من الحكومة التدخل وحماية هذه الصناعة بفرض قيود على الواردات الأجنبية المنافسة لها حتى تستطيع أن تنمو هذه الصناعة وتصل إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية ومن ثم تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المثيلة لها.

### 2 مواجهة سياسة الإغراق:

تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع في سوق الدولة الأم وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدول أن تواجه سياسية الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في السوق الأم ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال لسياسة الإغراق وهي الإغراق الدائم والإغراق العرضي والإغراق المدمر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بوكونة نورة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

<sup>2</sup> - فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

### 3 زيادة مستوى التوظيف والحد من البطالة:

نظراً لأن معظم الدول تعاني من تفاقم مشكلة البطالة بها بكافة صورها سواء البطالة السافرة أو البطالة المقنعة وغيرها ولذا فإن هذه الدول تلجأ إلى تقييد التجارة الخارجية بفرض قيود على الواردات للحد منها ومن ثم تشجيع الاستثمارات، وتوجيهها إلى أنشطة إنتاج السلع المحلية البديلة للواردات وبالتالي تعمل على توفير مزيد من فرص العمل في مثل هذه الأنشطة والصناعات البديلة للواردات وهذا يسهم إيجابياً في الحد من مشكلة البطالة، غير أنه يجب أن يراعى أن تكون الصناعات البديلة للواردات لها مزايا نسبية أو لا تبتعد كثيراً عن ذلك حتى لا يكن تحقيق هدف الارتفاع بمستوى التوظيف على حساب التضحية بهدف آخر، وهو الابتعاد عن التخصص الأمثل للموارد لأن هذا يعوق النمو الإقتصادي في الأجل الطويل.

### 4 علاج العجز في ميزان المدفوعات:

يوجد العديد من الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها ولذا فإنها تلجأ إلى فرض قيود على الواردات بهدف الحد من الواردات وبالتالي المدفوعات مقابلها فضلاً عن تقديم الدعم والإعانات للصادرات بهدف زيادة الصادرات، غير أنه يجب أن يكون الطلب الخارجي كبير المرونة لكي تزداد الإيرادات من الصادرات وكل هذا يؤدي إلى تحسين الوضع في الميزان التجاري وثم في ميزان المدفوعات غير أنه يعاب على هذه السياسة أنه عادة ما تلجأ الدول الأخرى إلى أسلوب المعاملة بالمثل وتفرض قيود على وارداتها مما يحد من فاعلية هذه السياسة ويكون لها آثار مضاعفة على الدخل القومي في كل الدول بالسالب.<sup>1</sup>

### 5 اجتذاب رؤوس الأموال:

قد تشجع سياسة الحماية للأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها، فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع من الاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع وعلى ذلك فالحماية تزيد من الثروة القومية

1- قرقور حنان، مرجع سبق ذكره، ص54.

ومن ثم الدخل القومي ولا سيما إذا كانت الموارد التي تستغلها الصناعات الجديدة المحمية والتي اجتذبت رؤوس الأموال الأجنبية عاطلة من قبل لعدم إقبال رأس المال الوطني عليها.

## 6 تحقيق إيراد عام للدول:

إن فرض الرسوم الجمركية يحقق إيرادا عاما يزيد من الموارد المالية العامة للدولة ويساعد على تنفيذ المشروعات والخدمات العامة وهذه السياسة في أعين عامة الناس تؤدي إلى تحقيق إيراد على حساب المنتجين الأجانب وهذا الإيراد سوف يستخدم لتحقيق المصلحة العامة والواقع أن تقييد التجارة كوسيلة لجمع إيراد عام للدولة لها أكثر من جانب، فبفرض أن السلعة تتمتع بميزة نسبية وأنها تستورد في ظل سياسة الحرية التجارية عند سعر معين فإن الرسم الجمركي سوف يؤدي إلى ارتفاع هذا السعر في السوق الداخلي التي فرضت هذا الرسم وتقييد التجارة سيؤدي إلى:

- دفع المستهلك الوطني سعرا أعلى من قبل وينعكس ذلك على إنخفاض رفايته.
- يستفيد المنتج المحلي المنتج للسلعة البديلة ويتمكن من زيادة إنتاجه.
- ستجمع الحكومة إيرادا من الرسوم الجمركية ولكن هل هذا الإيراد يتمكن من تغطية النقص في رفاية المستهلك.<sup>1</sup>

## 7 تحقيق استقرار اقتصادي:

لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبية من رغبات المواطنين فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الإقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي.<sup>2</sup>

1- فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص58.

2- سلطاني سلمى، مرجع سبق ذكره، ص32.



## خلاصة الفصل:

خلاصة القول بعدما تطرقنا إلى دراسة التجارة الخارجية فإن أهم ما يمكن استنتاجه أن التجارة الخارجية تعبر عن حركة الصادرات والواردات التي تتم بين الدول إضافة إلى أن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لأي دولة، وساهمت الكثير من الأسباب والدوافع في قيامها منها عدم استطاعت أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة السلع والخدمات إضافة إلى بعض الأسباب الأخرى.

كما أن لقيام التجارة الخارجية بين الدول مزايا عديدة تعود على الطرفين، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية نجد أن جل المدارس الاقتصادية حاولت إعطاء تفسير واضح للتجارة الخارجية وذلك باختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث، واستخلصنا من خلال هذه النظريات أن جل المفكرين حاولوا تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جانب بحثهم عن تعظيم الربح، كما انقسم أصحاب هذه النظريات إلى فريقين مختلفين فيما يخص موقفهم لسياسته التجارية فالأول إتخذ الإتجاه الحر والثاني الإتجاه الحمائي واتجهوا إلى تقديم حجج لتدعيم موقفهم، كما تعرفنا على أهداف السياسات التجارية وأنواعها.

# الفصل الثالث

أثر تقلبات سعر الصرف على  
عمليات التجارة الخارجية

الجزائرية للفترة 2006-2016

**تمهيد:**

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، طاقوية ، وزراعية إلا أنها كانت وماتزال تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة ، فلو حظ خلال منتصف الثمانينات تزامن وتراكم الديون الخارجية وتضاعف النفقات مع انهيار أسعار الصرف سنة 1987 . هذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات وادخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ، مما دفع بالجزائر باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي ، حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد ، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن التجاري للدولة ، لكن ليس كل البلدان تتجح معها هذه السياسة ، حيث إذا كانت الدولة صاحبة المواد الخام في عملياتها الإنتاجية كان جيدا لها ، أما إذا كانت مستوردة لها فلن تكون لها فائدة اقتصادية مرجوة من عملية التخفيض إذا كان الهدف منها زيادة التصدير ، حيث المنتج الوطني في هذه الحالة يقل سعره نتيجة التخفيض ويزداد الطلب عليه ، أما إذا كانت الدولة تعتمد في الكثير من منتجاتها على الاستيراد فكيف يكون مصير ميزانها التجاري من جراء تخفيض عملتها.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق لسعر صرف الدينار الجزائري وعلاقته بعمليات التجارة الخارجية للدولة ومختلف المراحل التي مر بها، إلى جانب تقديم الآليات التي من شأنها الحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على عمليات التجارة الخارجية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثالث: تأثير تقلبات أسعار الصرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية.

### المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، من سعر صرف ثابت إلى سعر الصرف المرن، حيث تميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري.

### المطلب الأول: نظام الصرف وتسعير الدينار الجزائري.

في ما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

#### أولاً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973).

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضاً عن الفرنك الفرنسي الجديد التي تم التعامل بيه بعد الاستقلال مباشرة ، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيراً باتفاقية بروتون وودز ، والجزائر بصفتها عضواً في صندوق النقد الولي وجب عليها التقيد بشروطه ، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب ، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتاً من الذهب ، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 01 دج=01 فرنك فرنسي ، واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969 في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي ، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض ، وأصبح 1 دج =1.25 فرنك فرنسي في الفترة (اوت 1969-ديسمبر 1973) ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديداً لقيمة الواردات الجزائرية ، وارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتون وودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة ، أي تغيير نظام تسعير الدينار.<sup>1</sup>

#### ثانياً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987).

بعد انهيار نظام بروتون وودز، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية.

1 بوشنة يحيى: دراسة العوامل المحددة لسعر صرف الدينار الجزائري، رسالة دكتوراه، مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص74.

حيث تعطي كل عملة وزنا محددًا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريًا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار.<sup>1</sup>

ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدينار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.<sup>2</sup>

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات، فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجياً عن السعر الرسمي كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة ما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلاً من السلع المحلية وهذا منافياً للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة.<sup>3</sup>

1- بن قدير علي: دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 127.

2- لحو موسى بخاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 292.

3- دوحة سلمى: مرجع سبق ذكره، ص 162.

## ثالثًا: توسع سوق الصرف الموازي.

يعتمد حجم السوق الموازي للصرف على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية يتطور وينمو سعر الصرف الموازي ، إما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي ، حيث تزايد الطلب على الصرف الأجنبي مع بداية الثمانينات نتيجة لتزايد الطلب على الواردات ، وخاصة تلك الواردات غير المرفقة بحق الصرف ، ما أدى إلى اللجوء إلى السوق الموازية للصرف ، فالسبب الرئيسي وراء استفحال ظاهرة السوق الموازي للصرف في الجزائر كان نتيجة الرقابة المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي بالإضافة إلى عدم اعتماد مكاتب للصرف ما أدى إلى امتداد السوق غير الرسمي فيه والتي تسيطر على 40% من كتلة العملة.<sup>1</sup>

وفيما يلي نلخص أهم أسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر:

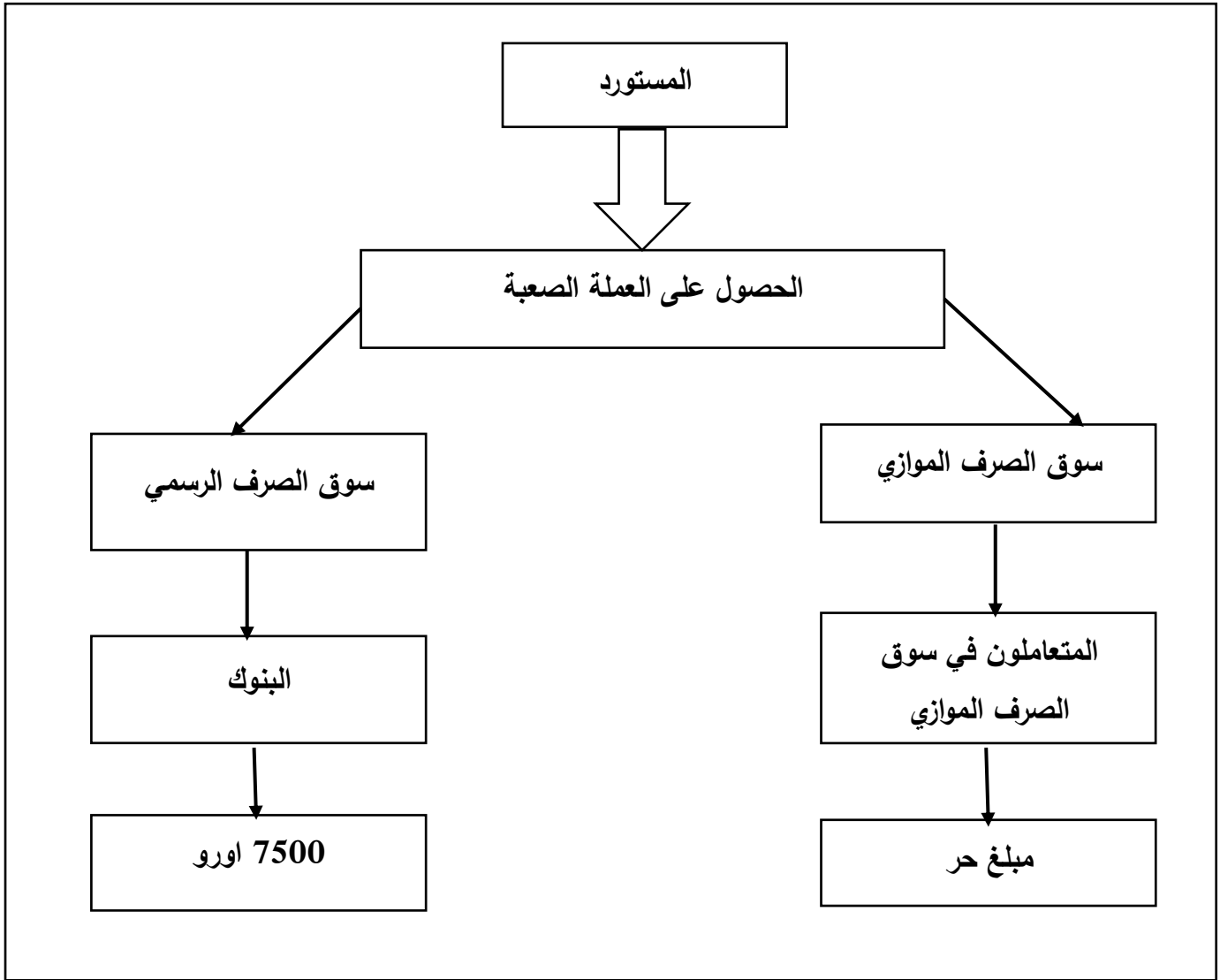
- المركزية في الحصول على العملة الصعبة: إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط على البنوك وبمبالغ محددة.
- تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة: فالسلطة الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة ب: 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج مرة واحدة في العام.
- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية مما يؤدي إلى اللجوء إلى الخارج من أجل اقتنائها وبالتالي زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي.
- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.
- بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج يحولون أموالهم عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية لدى البنوك.
- مشكل يتعلق بالمستوردين إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة المبلغ المسموح بيه من قبل البنوك يقدر ب 7500 أورو أي

1- بن قنور علي : مرجع سبق ذكره ، ص145.

تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1 أورو=100 دج وهذا مبلغ ضئيل، مما يدفع بهذا الأخير اللجوء للسوق الموازية من أجل الحصول على المبلغ الذي يريده دون قيود أو شروط.<sup>1</sup>

ويمكن توضيح طريقة تحويل عمليات الاستيراد من سوق الصرف الموازي والرسمي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم ( 2 ): تمويل العمليات التجارية من طرف سوق الصرف الموازي و الرسمي.



المصدر: دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة دكتوراه، تجارة دولية جامعة بسكرة 2014-2015، ص 18.

1- دوحة سلمى: مرجع سابق، ص 164.

يتضح لنا أن القنوات الرسمية والمتمثلة في البنوك تسمح بتمويل العمليات التجارية بمبلغ لا يتجاوز 7500 أورو في حين يمكن للمستوردين الحصول على المبلغ الكافي من أجل تمويل عمليات الاستيراد في السوق الحرة بدون قيود.

### المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.

يمكن تقسيم هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض إلى جملة المراحل التالية:

#### 1 مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970):

كانت السلطات العمومية تهدف في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتحكم في العلاقات المالية والتجارية من خلال الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية، وكذا الحد من الهروب المكثف لرؤوس الأموال ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدت السلطات العمومية جملة من الإجراءات تمثلت في:

- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية بحيث يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية وأصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.
- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.
- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.<sup>1</sup>

#### 2 مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977):

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على الاقتصاد، حيث شهدت انشاء مكتفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي.

1- نعمان سعدي : سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، 1998،ص104.



كما تميزت هذه الفترة بفرض قيود على التجارة الخارجية خاصة على الاستيراد، حيث تم وضع ترخيص إجمالي للمستوردات، كما تمت إدارة ومراقبة كل العمليات التجارية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى التخلي عن العمل بالنصوص إلى تربط الجزائر بفرنسا، ومن بين القيود التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العامة بالمؤسسات الأجنبية والأسس المالية لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.<sup>1</sup>

### 3 مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987).

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تمثلت فيما يلي:

- مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، كما تميزت هذه الفترة بتوسيع النظام السابق على المستوردات المتمثلة في القيود المفروضة على الواردات (احتكار، نظام الحصص،....) ليشمل بذلك مجال الصادرات، وهكذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع العالم.<sup>2</sup>

- تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية، وأعطى هذا دوراً أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في مجال الصرف حيث أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية.

### 4 مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1995).

تميزت هذه المرحلة بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والواردات وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية

1- نعمان سعيدي: نفس المرجع، ص105.

2- سي محمد كمال، التقييم الكمي لأثر اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص175.

التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري ، تشرف على متابعته ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 02 مليون دولار ، ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 14-04-1990 ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون "بنك الجزائر" كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه".<sup>1</sup>

### 5 مرحلة نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

يعتبر القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض منعدجا حاسما من حيث التوجه الاقتصادي لكونه كرس ميكانيزمات السوق من خلال منح صلاحيات أوسع الى جانب إصدار النقود في ظل نمو تنظيم للاقتصاد والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية ، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد بتنظيم وتوجيه ومراقبة الحركة النقدية وتوزيع القرض ، والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف ، كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف وهذا باستبعاد الحظر المفروض عليه في ظل القوانين السابقة ، حيث أسندت هذه العملية إلى مجلس النقد والقرض باعتبار مجلس إدارة بنك الجزائر ، كما تم منحه رخصة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في صورة استثمارات أجنبية بكل شكل من أشكال الشركة ورخص لهم كذلك بإعادة تصدير عائدات وأرباح هذه الاستثمارات ، إضافة إلى ذلك فان دور الرقابة الممنوحة للنقد والقرض هو دور مطلق فله حرية قبول التراخيص أو رفضها بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو حتى استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج ، ومن اجل تعزيز الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات حيث نجد أن الفارق بين سعري البيع أو سعري الشراء يتجاوز نسبة 2% في بعض عمليات الصرف الجارية.<sup>2</sup>

1- علي قدور، مرجع سابق، ص149.

2- محمد أمين بربري، الاحتكار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص217.

### المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

إن اعتماد الدينار الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والذي أدى إلى حدوث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار، أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث بلغت نسبة الانخفاض 38 % خلال سنة واحدة، وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة، واجبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة إصلاحات اقتصادية ومن بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من سنة 1987.

#### أولاً: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

أشار صندوق النقد الولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، ومن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار نذكر:

#### 1 تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية.

نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، ما ينتج عن ذلك المضاربة، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة، ومن بين أبرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعاً بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.<sup>1</sup>

#### 2 عجز ميزان المدفوعات:

من بين أسباب التخفيض أيضاً العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات، خاصة بعد أزمة البترول 1986، وأيضاً بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية.

1- محمد أمين بربري: مرجع سابق، ص136.

### 3 ارتفاع قيمة الديون الجزائرية:

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري.

#### ثانيا: آثار تخفيض قيمة الدينار على الاقتصاد الجزائري.

شهد نظام الصرف في الجزائر تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، وكذلك القضاء على العجز الميزان التجاري عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات، عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب والأهداف المسطرة من قبل الدولة، فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها آثار على كل من الصادرات والواردات.

#### 1 أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات:

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيط، كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور، فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم، حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة (1984-1988)، وارتفعت حوالي 25% في (1990-1991)، ووصلت إلى 30% سنة 1995.<sup>1</sup>

#### 2 أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها، مقابل انخفاض الواردات من السلع، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، ولكن واقعا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقا لمنظمة الأوبك.

1- مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثر تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 83.

ومن بين الآثار السلبية أيضا لسياسة التخفيض على الاقتصاد الوطني ما يلي:

- إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة يدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار، ما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات المستقبلية.
- التخفيض التدريجي للدينار لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له، إذ انه لا يمكن معرفة متى وفي أي مستوى سيتوقف التخفيض.
- ينتج عن هذا النظام خسائر في الصرف لدى المؤسسات الخاصة والعامّة وهذا في غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف.
- كما ينتج عن التخفيضات المتتالية للدينار استفحال ظاهرة التضخم.
- يؤدي إلى توجه الأفراد نحو الاستثمارات غير المنتجة مثل: العقارات، الذهب، الصرف الأجنبي .... الخ.

وبالتالي فسياسة التخفيض التدريجي للدينار لم تكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات.<sup>1</sup>

1- مبارك بوعشة: نفس المرجع، ص 86.

**المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2006-2016).**

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري وذلك من خلال تطور كل من الصادرات والواردات إضافة إلى دراسة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي خلال الفترة 2006-2016.

**المطلب الأول: تطور التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية خلال (2006-2016).**

أولاً: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2006-2016).

جدول رقم (7): يمثل تطور التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2006-2016).

الوحدة : مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
29668	35138	61172	65823	72620	73802	58615	46256	80526	61921	55913	الصادرات
27887	33081	58362	63662	70571	71622	56120	44420	77190	59610	53610	القيمة
94.00	94.15	95.41	96.72	97.18	97.10	95.74	96.03	95.85	96.26	95.88	%
1781	2057	2810	2161	2048	2140	970	770	1400	980	1130	الصادرات خارج المحروقات
6.00	5.85	4.59	3.28	2.82	2.90	1.65	1.66	1.73	1.58	2.02	%
327	239	323	402	314	357	315	113	119	88	63	القيمة
1.10	0.61	0.53	0.61	0.43	0.48	0.53	0.24	0.14	0.14	0.11	%
84	105	110	108	167	162	94	170	334	169	195	القيمة
0.28	0.30	0.18	0.16	0.23	0.22	0.16	0.36	0.41	0.27	0.34	%
1299	1685	2350	1608	1519	1495	1056	692	1384	993	828	القيمة
4.38	4.80	3.84	2.44	2.09	2.03	1.80	1.49	1.71	1.60	1.48	%
53	17	15	25	30	36	30	42	67	46	44	القيمة
0.18	0.05	0.02	0.04	0.04	0.05	0.05	0.09	0.06	0.07	0.07	%
18	11	10	18	18	16	30	49	32	35	43	القيمة
0.06	0.03	0.02	0.03	0.02	0.02	0.05	0.10	0.03	0.05	0.07	%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية، 2010، 2016 لبنك الجزائر.

يتبين من خلال الجدول السابق انه إذا تحدثنا عن الصادرات الجزائرية فإننا نعني قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنا بنسبة تتراوح ما بين (96%-97%) من الصادرات الإجمالية مما يشكل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية للتحويل إلى اقتصاد ما وراء النفط ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات من المحروقات بقيت تمثل أهم مبيعات الجزائر وعززها على الخصوص ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية ، حيث ارتفعت قيمة صادرات الطاقة من 53610 إلى 77190 مليون دولار وذلك خلال الفترة من 2006-2008 إلا انه في عام 2009 شهدت الصادرات الجزائرية من الطاقة تراجع كبير حيث سجلت قيمة 44420 مليون دولار وذلك بسبب تراجع أسعار البترول وما شهده العالم من أزمة عالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط ، ثم عادت قيمة الصادرات الجزائرية من الطاقة إلى الارتفاع من جديد وذلك بقيمة 56120 م.د. حتى 63662 م.د. أي بنسبة 95% إلى 96% وذلك خلال السنوات من 2010 إلى غاية 2013 ، إلى أن شهدت قيمة الصادرات الجزائرية من الطاقة مرة أخرى تراجع في قيمتها خلال السنوات من 2014 إلى غاية 2016 أي بنسبة 96% إلى 94% وذلك للتراجع الكبير الذي شهده العالم في أسعار البترول.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بقيت تشكل نسبة متواضعة تتراوح ما بين (0.40% إلى 4.80%) من الحجم الإجمالي للصادرات.

حيث نلاحظ أن المواد النصف المصنعة تحتل المرتبة الأولى في صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات حيث شهدت تطورات عديدة خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2016 وكانت الجزائر تصدر ما قيمته 828 مليون دولار من المواد النصف المصنعة ثم ارتفعت هذه القيمة إلى أن وصلت إلى قيمة 2350 مليون دولار وذلك خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2014 ثم تراجعت في 2015 وذلك بقيمة 1685 مليون دولار إلى أن وصلت إلى حدود 1299 مليون دولار وذلك في سنة 2016 ، أما فيما يخص المواد الأولية خلال هذه الفترة فهي الأخرى شهدت تطورات عديدة وكانت الجزائر خلال سنة 2006 تصدر ما قيمته 195 مليون دولار من المواد الأولية ثم انخفضت هذه القيمة سنة 2007 حيث صدرت الجزائر حوالي 169 مليون دولار ، وارتفعت هذه القيمة سنة 2008 لتصل إلى ذروتها حيث صدرت الجزائر ما قيمته 334 مليون دولار من المواد الأولية لتعود من جديد هذه القيمة للانخفاض حتى وصلت ما قيمته 94 مليون دولار وذلك سنة 2010، ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى إلى أن وصلت إلى

قيمة 167 مليون دولار وذلك سنة 2012، وبقيت قيمة صادرات المواد الأولية في الانخفاض والارتفاع إلى إن وصلت إلى حدود ما قيمته 84 مليون دولار سنة 2016 مسجلة أدنى قيمة خلال الفترة.

أما فيما يخص المواد الغذائية فقد شهدت صادرات الجزائر من هذه المادة عدة تطورات حيث سجلت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الزمنية المحصورة ما بين 2006 إلى غاية 2013 وذلك بما قيمته من 63 مليون دولار إلى 402 مليون دولار كأقصى حد لها إلى أن تراجعت قيمة صادرات الجزائر في المواد الغذائية وذلك للسنتين المتتاليتين 2014 و 2015 وذلك بقيمة 323 و 239 مليون دولار على التوالي، إلى أن سجلت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 وذلك بقيمة 327 مليون دولار، أما فيما يخص التجهيزات الصناعية فقد عرفت هي الأخرى عدة تطورات خلال الفترة الزمنية 2006 إلى 2016 حيث سجلت الجزائر ما قيمته 44 مليون دولار سنة 2006 ، من صادرات الجزائر في التجهيزات الصناعية وبقيت في الارتفاع إلى أن وصلت ما قيمته 67 مليون دولار سنة 2008 لتشهد انخفاضا مستمرا في قيمة الصادرات إلى غاية سنة 2015 بقيمة 17 مليون دولار ، إلا انه عادت إلى الارتفاع مرة أخرى إلى أن وصلت إلى قيمة 53 مليون دولار سنة 2016. أما بالنسبة لصادرات الجزائر من السلع الاستهلاكية الأخرى فقد شهدت هذه المادة كذلك عدة تطورات حيث سجلت هذه المادة سنة 2006 ما قيمته 43 مليون دولار لتتخفف إلى غاية 32 مليون دولار سنة 2008، لتعيد الارتفاع مرة أخرى مسجلة أعلى قيمة ب 49 مليون دولار ، وتتنخفض مرة أخرى إلى أن وصلت إلى حدود 10 مليون دولار كأقل قيمة وذلك سنة 2014 وارتفعت مرة أخرى لتصل إلى ما قيمته 18 مليون دولار وذلك سنة 2016.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو كثرة التغيرات في الكمية المصدرة من هذه المواد إلا أنها لم تصل ولم ترقى إلى المستوى المطلوب من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما أن ما يلاحظه من خلال هذا الجدول هو ضعف مساهمة الصادرات خارج مجال المحروقات في إجمالي الصادرات وانحصارها في نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى في أحسن الأحوال حوالي 3% من إجمالي الصادرات والتي تمثل المحروقات فيها حوالي 97% وهذه النسبة لصادرات خارج المحروقات تسيطر عليها مواد نصف مصنعة وهذا يعود إلى عدم توفير الإمكانيات اللازمة لتطوير هذه المنتجات داخل البلد وبعد ذلك تصديرها.



ثانيا: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2006-2016.

الجدول رقم ( 8 ) : تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2006-2016.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	21346	27466	39271	37028	40075	47300	50376	54903	58330	51646	46727
الطاقة	230	305	560	516	898	1164	4955	4356	2851	2352	1292
القيمة	1.07	1.11	1.42	1.39	2.24	2.46	9.84	7.93	4.89	4.55	2.76
%											
المواد	3800	4954	7813	5863	6058	9805	9023	9572	11005	9329	8224
الغذائية	17.80	18.03	19.89	15.83	15.11	20.73	17.91	17.43	18.87	18.06	17.60
القيمة	843	1325	1394	1200	1409	1839	1766	1884	1508	1559	1559
الاولية	3.94	4.82	3.54	3.24	3.51	3.65	3.22	3.23	2.92	3.34	3.34
%											
المواد	4934	7105	10014	10165	10098	10431	10629	10810	12740	11512	11482
نصف	23.11	25.86	25.49	27.45	22.05	21.10	19.69	21.64	21.64	22.29	24.57
المصنعة											
التجهيزات	8528	8534	13093	13139	15776	15951	13604	15745	18906	16593	15394
الصناعية	39.95	31.07	33.34	35.48	39.36	33.72	27.00	28.68	32.41	32.13	32.94
القيمة	3011	5243	6397	6145	8536	7944	9997	12205	10287	9773	8275
السلع	14.10	19.08	16.28	16.59	14.56	16.79	19.84	22.23	17.64	18.92	17.71
الاستهلاكية											

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية، 2010، 2016 لبنك الجزائر.

لقد كانت واردات الجزائر منذ الاستقلال وعلى مر السنوات تمثل المواد الغذائية النصيب الأكبر فيها وذلك يعود إلى ضعف القطاع الإنتاجي و الفلاحي للتخصص في إنتاج مثل هذه المواد والذي يكفل تحقيق الاكتفاء دون اللجوء إلى الاستيراد.

ومن الجدول رقم (8) : نلاحظ التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2006 الى 2016 وكنظرة عامة نلاحظ أن الواردات الجزائرية في تزايد مستمر من سنة 2006 إلى 2014 حيث بلغت سنة 2006 ما قيمته 21346 مليون دولار ثم انتقلت سنة 2007 إلى حدود 27466 مليون دولار وبعد ذلك ارتفعت سنة 2008 إلى حوالي 39271 مليون دولار وبلغت سنة 2010 حوالي 40075 مليون دولار

وخلال سنة 2011 سجلت حوالي 47300 مليون دولار كما ارتفعت سنة 2012 إلى حدود 50376 مليون دولار ثم انتقلت سنة 2013 إلى 54903 مليون دولار كما ارتفعت سنة 2014 إلى حوالي 58330 مليون دولار مسجلة بذلك أعلى قيمة لتشهد بعد ذلك خلال سنتي 2015 و 2016 انخفاضا حيث سجلت ما قيمته 51656 مليون دولار سنة 2015 لتواصل مرة أخرى انخفاضها مسجلة 46727 مليون دولار سنة 2016 وهذا راجع للسياسة المتخذة من قبل الدولة في التقليل من فاتورة الواردات وذلك بالتقليل من حصص الإستيراد، ومع ذلك فإن من الملاحظ من خلال الجدول وفترة الدراسة أي من سنة 2006 إلى غاية 2016 أنه للتجهيزات الصناعية كان لها النصيب الأكبر من إجمالي الواردات الجزائرية حيث عرفت هذه المادة عدة تطورات فسجلت ما قيمته 8528 مليون دولار في سنة 2006 تلتها بعد ذلك ارتفاع طفيف ب 8534 مليون دولار ، ذلك سنة 2007 لتبقى في ارتفاع مستمر من 13093 في سنة 2009 إلى غاية سنة 2011 مسجلة ما قيمته 15951 مليون دولار ، لتعرف انخفاضا في سنة 2012 وذلك بقيمة 13604 ، لتعيد الارتفاع مرة أخرى ب 15745 مليون دولار سنة 2013 و 18906 مليون دولار سنة 2014 مسجلة أعلى قيمة خلال المرحلة ثم انخفضت سنة 2015 ب 16593 مليون دولار وكذلك ب 15394 مليون دولار سنة 2016 ، لتأتي بعد ذلك المواد النصف المصنعة حيث عرفت هي كذلك عدة تطورات خلال هذه الفترة من 2006 إلى غاية 2016 مسجلة 4934 مليون دولار من الواردات سنة 2006 ثم راحت في الارتفاع مستمر إلى أن وصلت إلى ما قيمته 10165 مليون دولار حتى سنة 2009 لتعرف بعد ذلك سنة 2010 انخفاضا طفيف وذلك ب 10098 مليون دولار ثم ارتفعت من جديد سنة 2011 لتصل إلى 10431 مليون دولار وتواصل في الارتفاع إلى أن وصلت إلى حدود 12740 مليون دولار خلال سنة 2014 ، ثم انخفضت سنة 2015 بقيمة 11512 مليون دولار واستمرت في الانخفاض مسجلة 11482 مليون دولار سنة 2016.

أما المواد الغذائية فهي الأخرى شهدت تزايد مستمر حيث سجلت سنة 2006 ما قيمته 3800 مليون دولار ثم راحت في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 مسجلة بذلك قيمة 7813 مليون دولار ثم انخفضت سنة 2009 وبلغت 5863 مليون دولار ثم عادت إلى الارتفاع خلال الفترة من 2010 إلى 2011 حيث وصلت إلى ما قيمته 9805 مليون دولار لتتخف قليلا سنة 2012 إلى قيمة 9023 مليون دولار ، ثم عاودت الارتفاع خلال 2013 حيث وصلت إلى 9572 مليون دولار ثم انخفضت مرة أخرى في 2014 إلى حدود 11005 مليون دولار واستمرت في الانخفاض إلى غاية سنة 2016 لتصل إلى 8224 مليون

دولار ، أما فيما يخص السلع الاستهلاكية غير الغذائية فهي الأخرى شهدت تطورا كبيرا حيث سجلنا سنوات 2006 إلى غاية 2009 ارتفاعا محسوسا في هذه المواد حيث انتقلت من 3011 مليون دولار إلى حدود 6145 مليون سنة 2009 ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة قليلة إلى حدود 5836 مليون دولار لترتفع مرة أخرى وذلك من سنة 2011 بقيمة 7944 مليون دولار إلى أن وصلت إلى حدود 12205 مليون دولار سنة 2013 ، ثم عادت إلى الانخفاض سنة 2014 بقيمة 10287 مليون دولار واستمرت في هذا الانخفاض إلى غاية 2016 مسجلة بذلك ما قيمته 8275 مليون دولار.

فالملاحظ من خلال التركيبة السلعية للواردات خارج مجال المحروقات أنها تضم أربعة مجموعات وهي سلع التجهيز الصناعي ومواد نصف مصنعة والمنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية. وبصفة عامة الواردات الجزائرية شهدت ارتفاعا متصاعدا من سنة إلى أخرى وذلك بهدف تلبية الطلب المحلي، ونلاحظ بأنها تفوق بشكل كبير الصادرات خارج مجال المحروقات بحوالي 07 أضعاف بها.

## المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2006-2016.

جدول رقم (9): يوضح تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2006-2016.

الوحدة: مليار دولار				
السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	نسبة التغطية
2006	55.91	21.34	34.57	261.99
2007	61.92	27.46	34.46	225.49
2008	80.52	39.27	41.25	205.04
2009	46.25	37.02	9.23	124.93
2010	58.61	40.07	18.54	146.26
2011	73.80	47.30	26.5	156.02
2012	72.62	50.37	22.25	144.17
2013	65.82	54.90	10.92	119.89
2014	61.17	58.33	2.84	104.86
2015	35.13	51.64	-16.51	68.02
2016	29.66	46.72	-17.06	63.48

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة، 2010، 2016 لبنك الجزائر.

بصفة عامة يعتبر الميزان التجاري الوسيلة التي يمكننا من خلاله التعرف على درجة تطور أي بلد فهو يلعب أهمية كبيرة لأي بلد. ومن خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016 حيث تميزت سنوات 2006 و 2007 و 2008 برصيد موجب للميزان التجاري بلغ على التوالي 34.57 مليار دولار و 34.46 مليار دولار وكذلك ب

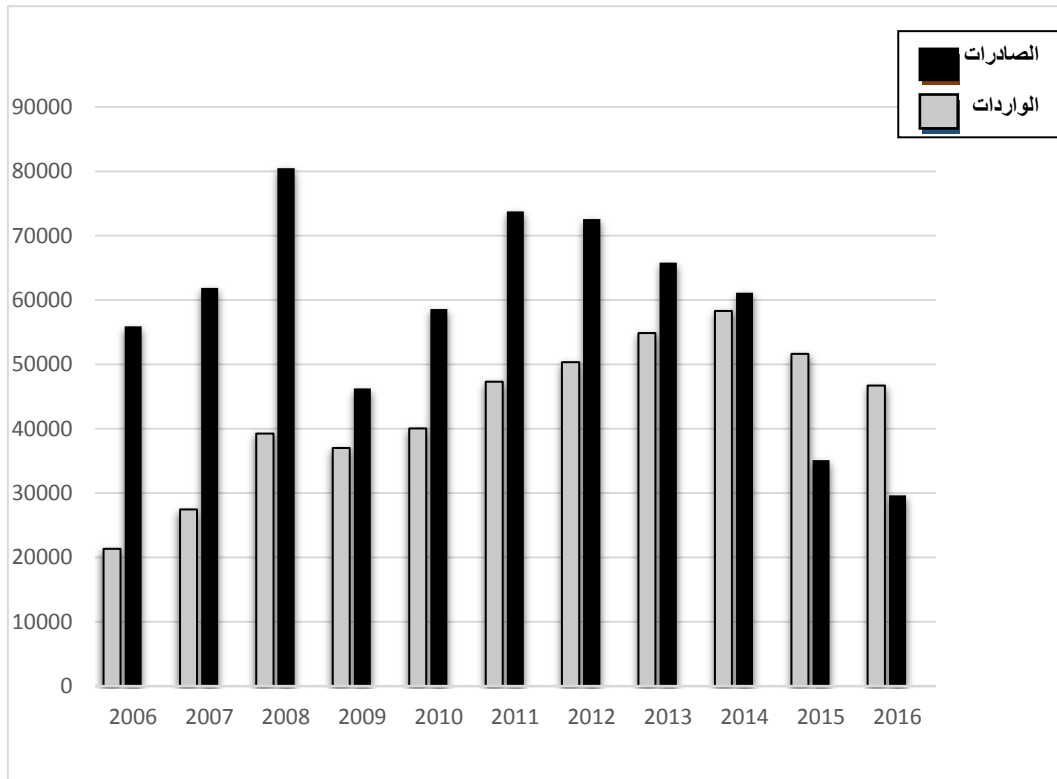
41.25 مليار دولار سنة 2008 ، ويعود السبب وراء هذا الفائض إلى الارتفاع النسبي لأسعار المحروقات وانخفاض العرض العالمي للبترول حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال 2006 حوالي 261.99% وفي سنة 2007 ب 225.49% و ب 205.04% في سنة 2008 ، أما خلال سنة 2009 سجل رصيد الميزان التجاري انخفاض كبير حيث وصل إلى 9.23 مليار دولار وبلغت الصادرات 46.25 مليار دولار والواردات حوالي 37.02 مليار دولار وبمعدل تغطية 124.93%، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم، إلا أنه خلال 2010 عاد رصيد الميزان التجاري للارتفاع وبلغ حوالي 18.54 مليار دولار وبمعدل تغطية 146.26% ليواصل ارتفاعه كذلك في سنة 2011 فبلغ رصيد الميزان التجاري ب 26.5 مليار دولار وينسبة تغطية 156.02% أما خلال سنوات 2012 إلى غاية 2014 فقد عرف الميزان التجاري انخفاض مستمر حيث قدر رصيده بحوالي 22.25 مليار دولار وذلك يعود إلى انخفاض قيمة الصادرات و التي وصلت إلى 72.62 مليار دولار مقارنة بسنة 2011 و ارتفاع قيمة الواردات من جهة ثانية وأصبحت 50.37 مليار دولار مقارنة بسنة 2011 حيث بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات حوالي 144.17% وهنا حتى معدل التغطية انخفض هو الآخر ، وواصل رصيد الميزان التجاري الانخفاض حيث سجل سنة 2013 رصيد قيمته 10.92 مليار دولار وبلغت قيمة الصادرات أيضا حوالي 65.82 مليار دولار وارتفاع نسبة الواردات أيضا إلى حدود 54.90 مليار دولار فبلغ معدل التغطية 119.89% كما واصل رصيد الميزان التجاري انخفاضه في سنة 2014 مسجلا بذلك رصيد قيمته 2.84 مليار دولار حيث سجلت قيمة الصادرات 61.17 مليار دولار وتواصل ارتفاع قيمة الواردات وذلك بقيمة 58.33 مليار دولار لتصل نسبة التغطية إلى 104.86% ، أما خلال سنوات 2015 و 2016 فقد سجل الميزان التجاري عجز أي رصيد سالب بقيمة -16.51- مليار دولار و -17.06- مليار دولار على التوالي وذلك بسبب ارتفاع الواردات إلى حدود 51.64 مليار دولار في حين انخفضت الصادرات إلى حدود 29.66 مليار دولار.

وبلغ معدل تغطية الصادرات الواردات حوالي 63.48% وكان سبب هذا العجز هو انخفاض أسعار البترول، وكذلك ارتفاع الواردات ولعل أهم سبب يفسر ارتفاع الواردات هو بداية التطبيق الفعلي لمرسوم تحرير التجارة الخارجية، فالاقتصاد الجزائري تتحكم فيه المحروقات بنسبة 97%.

والشكل التالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية من سنة 2006 إلى 2016:

## شكل رقم (3): تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2006-2016).

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 9.

نلاحظ من خلال الشكل أن حصيلة كل من الصادرات والواردات في زيادة مستمرة خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2008، أما في سنة 2009 فنلاحظ تراجع كبير في الصادرات والواردات وهذا راجع للازمة العالمية وما شهده العالم من انخفاض في أسعار البترول لتعود مرة أخرى الزيادة في الصادرات والواردات وذلك خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2011 وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول من جديد في تلك الفترة، إلا أنه شهدت الصادرات تراجعاً مستمراً خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2014 لكن في المقابل عرفت الواردات تزايداً مستمراً إلى أن سجل الميزان التجاري عجزاً في السنتين 2015 و 2016 وهذا لانخفاض الكبير لأسعار البترول ما جعل قيمة الصادرات تتخفف بشكل كبير وتعجز على تغطية الواردات.

### المطلب الثالث: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات السلعية والمستوردات السلعية) منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عليه كما يلي:

$$\text{درجة الانفتاح} = \text{الصادرات السلعية} + \text{المستوردات السلعية}$$

#### الناتج المحلي الإجمالي

والجدول الموالي يوضح لنا نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2016) وكذا درجة الانفتاح التجاري الجزائري على العالم الخارجي.

#### الجدول رقم (10): نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي (2006-2016)

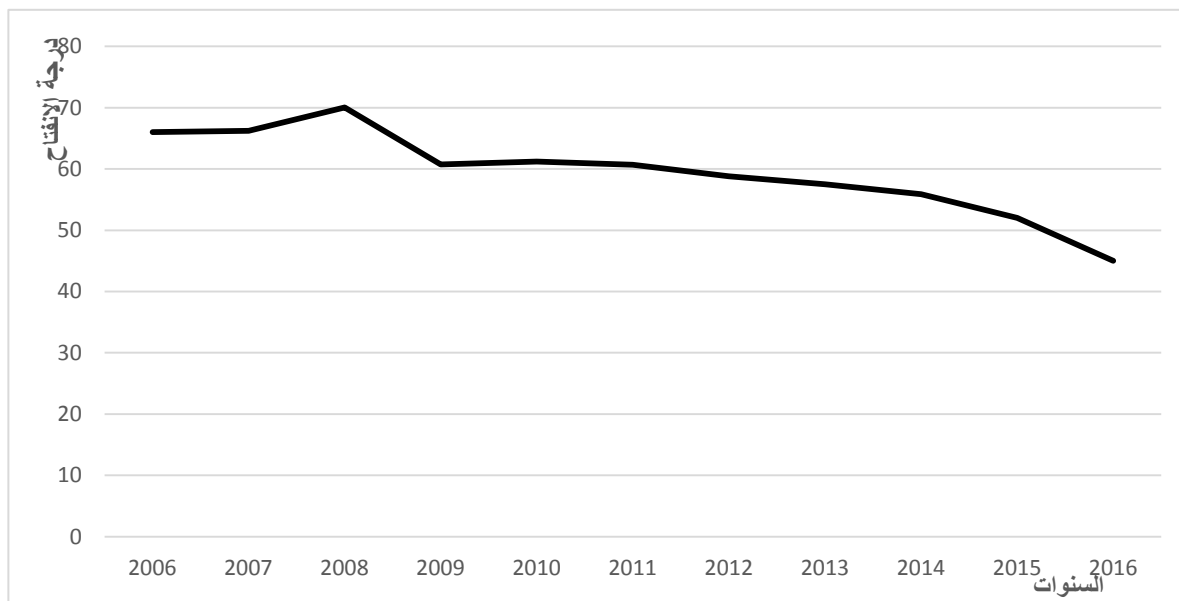
الوحدة : مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	درجة الانفتاح التجاري %
2006	117.03	55.91	21.34	66.0
2007	134.98	61.92	27.46	66.2
2008	171.00	80.52	39.27	70.05
2009	137.05	46.25	37.02	60.75
2010	161.21	58.61	40.07	61.2
2011	199.39	73.80	47.30	60.7
2012	209.01	72.62	50.37	58.8
2013	209.70	65.82	54.90	57.5
2014	213.52	61.17	58.33	55.9
2015	166.84	35.13	51.64	52.00
2016	168.32	29.66	46.72	45.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي، 2010، 2016 لبنك الجزائر.

يوضح لنا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2016)، وكذا درجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري والتي تم حسابها انطلاقاً من المعادلة السابقة، وانطلاقاً من بيانات الجدول يمكن توضيح درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة (2006-2016).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10

يظهر لنا من خلال الشكل أن الاقتصاد الجزائري ليس منفتح بدرجة كبيرة على العالم حيث بلغت درجة الانفتاح في 2006 نسبة 66.0% وارتفعت درجة الانفتاح بنسبة طفيفة سنة 2007 بنسبة 66.2% لتواصل درجة الانفتاح إلى الارتفاع لتصل نسبة 70.05% سنة 2008 مسجلة بذلك أعلى درجة خلال الفترة محل الدراسة لتعود إلى الانخفاض سنة 2009 بنسبة 60.75% وهذا راجع لما شهده العالم من آثار الأزمة المالية العالمية، أما في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016 فإن درجة الانفتاح التجاري بقيت في انخفاض مستمر حيث سجلت في سنة 2010 نسبة 61.2% وفي سنة 2011 نسبة 60.7% وبنسبة 58.8% سنة 2012، لتواصل هذا الانخفاض إلى غاية 2016 مسجلة 45.3% وما يمكنه القول هو اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات- البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.



**المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال الفترة 2006-2016.**

سنحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة المتبادلة بين كل من سعر الصرف والتجارة الخارجية من خلال دراسة الأثر الموجود بين كل من الصادرات وسعر صرف الدينار الجزائري وكذلك أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات ومن ثم معرفة ما إذا كانت هناك فعلا علاقة بين سعر صرف الدينار والتجارة الخارجية وهل التجارة تتأثر فعلا بتغيرات سعر صرف الدينار.

**المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار على الصادرات خلال الفترة 2006-2016.**

سنحاول في هذا المطلب دراسة تطور الصادرات وسعر الصرف إضافة إلى تغير سعر الصرف والصادرات ومرونة الصادرات.

جدول رقم (11): يوضح مرونة الصادرات مقومة بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار خلال الفترة 2006-2016.

الوحدة : مليار دولار

السنة	الصادرات	تغيير الصادرات	سعر الصرف دج/دولار	تغير سعر الصرف	مرونة الصادرات %
2006	55.91	-	72.64	-	-
2007	61.92	6.01	69.36	-3.28	-2.43
2008	80.52	18.6	46.56	-22.8	-0.91
2009	46.25	-34.27	72.64	26.08	-0.74
2010	58.61	12.36	74.39	1.75	11.08
2011	73.80	15.19	72.34	-2.05	-9.33
2012	72.62	-1.18	77.56	5.22	-0.22
2013	65.82	-6.8	79.38	1.82	-3.96
2014	61.17	-4.65	80.56	1.18	-4.72
2015	35.13	-26.04	99.01	18.45	-1.84
2016	29.66	-5.47	110.37	11.36	-1.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات النشرة الإحصائية لسنة، 2010، 2016 لبنك الجزائر.

$$\text{مرونة الصادرات} : \frac{Q2 - Q1}{P2 - P1} \times \frac{P1}{Q1}$$

حيث: Q : الكمية

P : السعر

من خلال الجدول رقم 13 و الذي يبين لنا مرونة الصادرات تبعا لتطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، فنلاحظ تذبذب في حصيلة الصادرات من فترة إلى أخرى.

حيث أن التغير في سعر الصرف الدينار سواء بالارتفاع أو الانخفاض كان له تأثير سلبي على مرونة الصادرات ، فانخفاض في سعر الصرف تفسيره أن قيمة الدينار ترتفع مقارنة بالدولار وهذا ما يجعل من حصيلة الصادرات تنخفض ، لاكن ما يبينه الجدول هو عكس ذلك، فخلال الفترة من 2006 إلى 2008 سجلت حصيلة الصادرات ارتفاعا بنسب متفاوتة ، فكانت قيمة الصادرات 55.91 مليار دولار سنة 2006 عندما كان سعر الصرف 72.64 دج إلى أن ارتفعت سنة 2007 قيمة الصادرات مسجلة 61.92 مليار دولار لتصل حصيلة الصادرات سنة 2008 إلى 80.52 مليار دولار مسجلة أعلى قيمة خلال فترة الدراسة ، وذلك بسبب الأزمة العالمية و ارتفاع أسعار البترول ، إلا انه سنة 2009 عرف الدينار الجزائري انخفاض مقارنة بالدولار حيث قفز سعر الصرف إلى 72.64 دج ومع هذا انخفضت قيمة الصادرات لتصل إلى 46.25 مليار دولار، أما في سنة 2010 كان لسعر الصرف تأثير على قيمة الصادرات حيث ارتفعت الحصيلة مسجلة بذلك قيمة 58.61 مليار دولار لما ارتفع سعر الصرف إلى 74,39 دج ، لتستمر بعد ذلك قيمة الصادرات في الارتفاع سنة 2011 رغم الانخفاض في سعر الصرف وهذا عكس النظرية الاقتصادية التي تقول بان الانخفاض في قيمة عملة بلد ما سوف يؤدي إلى ارتفاع حجم صادراتها ، وما يلاحظ هنا أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري لم تؤدي إلى رفع قيمة الصادرات الوطنية ، حيث عرفت قيمة الصادرات الجزائرية تراجع كبير نظرا للانخفاض المستمر لقيمة الدينار وذلك من خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016 ، فسجلت سنة 2012 ما قيمته 72.62 مليار دولار من الصادرات وذلك لما كان سعر الصرف 77.56 دج ، لتستمر في الانخفاض

سنة 2013 و 2014 لتصل حصيلة الصادرات إلى 61.17 مليار دولار وسعر الصرف 80.56 دج ، ليواصل الدينار الجزائري في الانخفاض إلى غاية 110.37 دج ذلك سنة 2016 يقابله ما قيمته 29.66 مليار دولار حصيلة صادرات .

وما نلاحظه كذلك من خلال الجدول أن مرونة الصادرات في الغالب كانت سلبية خلال فترة الدراسة، باستثناء سنة 2011 حيث كانت إيجابية ومثلت 11.08 ثم عادت في سنوات من 2012 إلى 2016 إلى الاتجاه السالب.

ما نستخلص من خلال كل هذا انه يمكن القول بان هناك تأثير ضعيف بين التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري وحصيلة الصادرات خلال الفترات التي انخفضت فيها سعر صرف الدينار، وحتى وان وجدت فإنها تكون في المدى المتوسط والطويل، وذلك يعود إلى طبيعة الصادرات الجزائرية أحادية الاتجاه والتي تقوم على المنتجات الطاقوية والتي لا تستجيب إلى أي تغيير في سعر الصرف، بل تتأثر بالتغيرات التي تحصل على مستوى أسعار البترول.

## المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار على الواردات خلال الفترة 2006-2016.

سنحاول في هذا المطلب دراسة تطور الواردات وسعر الصرف إضافة إلى تغيير سعر الصرف والواردات ومرونة الواردات.

جدول رقم (12): يوضح مرونة الواردات مقومة بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار خلال الفترة

الوحدة : مليار دولار

2006-2016.

السنة	الواردات	تغيير الواردات	سعر الصرف دج/دولار	تغيير سعر الصرف	مرونة الواردات %
2006	21.34	-	72.64	-	-
2007	27.46	6.12	69.36	-3.28	-6.34
2008	39.27	11.81	46.56	-22.8	-1.30
2009	37.02	-2.25	72.64	26.08	-0.10
2010	40.07	3.05	74.39	1.75	3.416
2011	47.30	7.23	72.34	-2.05	-6.52
2012	50.37	3.07	77.56	5.22	0.89
2013	54.90	4.53	79.38	1.82	3.80
2014	58.33	3.43	80.56	1.18	4.18
2015	51.64	-6.69	99.01	18.45	-0.50
2016	46.72	-4.92	110.37	11.36	-0.82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات النشرة الإحصائية لسنة، 2010، 2016 لبنك الجزائر.

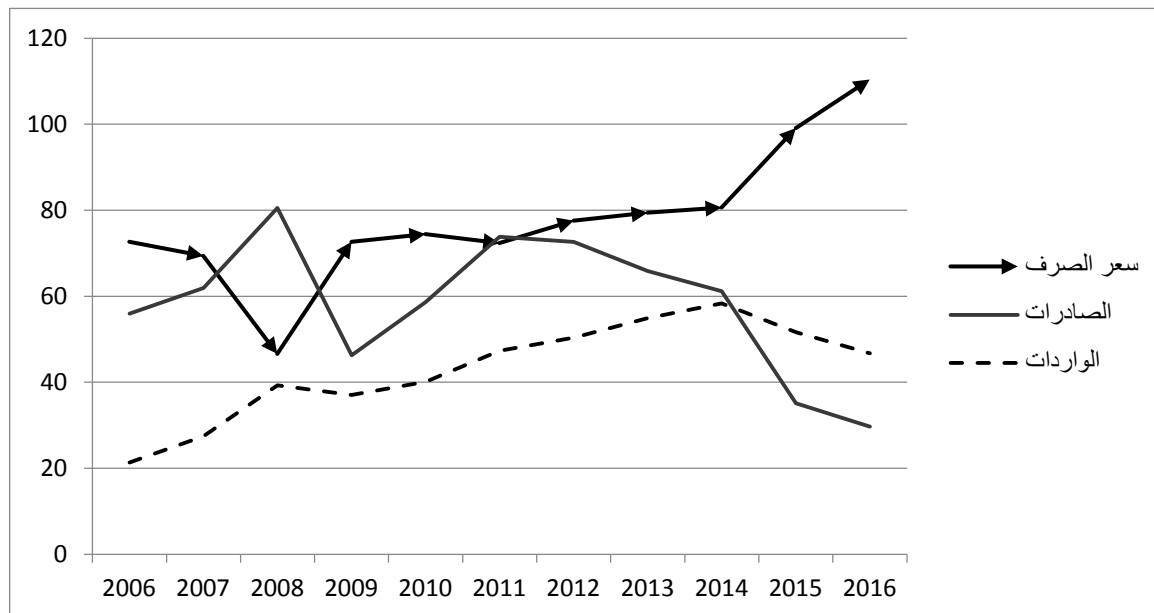
من خلال النظر إلى الجدول رقم 12 نلاحظ أن هناك تدبب في مرونة الواردات حيث سجلت مرونة موجبة في فترات معينة من الدراسة إلا أنه في الغالب كانت المرونة سلبية، حيث كان لانخفاض سعر الصرف تأثير إيجابي ولو بشكل طفيف فارتفعت حصيلة الواردات خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008 . حيث سجلت قيمة الواردات في سنة 2006 ما قيمته 21.34 مليار دولار عندما كان سعر الصرف 72.64 دج وفي سنة 2007 ارتفعت قيمة الدينار حيث بلغت 69,36 دج، فسجلت حصيلة الواردات ارتفاع و ذلك بقيمة 27,46 مليار دولار، كما واصلت قيمة الواردات في ارتفاعها سنة 2008 إلى 39,27 مليار دولار مع مواصلة ارتفاع في قيمة الدينار مقارنة بالدولار مسجلة 46,56 دج حيث كانت قيمة الدينار في هذه السنة كأعلى قيمة مرتفعة مقارنة بالدولار خلال طول مدة الدراسة، ليستمر التأثير الإيجابي لسعر الصرف على الواردات حيث ارتفع سعر الصرف إلى 72,64 دج وانخفضت الواردات إلى 37,02 مليار دولار في سنة 2009، وفي سنة 2010 واصل سعر الصرف ارتفاعه مع ارتفاع كذلك في حجم الواردات، ومع هذا التغير في انخفاض وارتفاع قيمة الدينار بقيت قيمة الصادرات ترتفع باستمرار .

فنلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2014 ذلك الاستمرار في الارتفاع في حصيلة الواردات على الرغم من الانخفاض المستمر في قيمة الدينار الجزائري فكانت قيمة الدينار سنة 2012 ب 77,56 دج وقيمة الواردات 50,37 مليار دينار لتصل سنة 2014 حصيلة الواردات إلى 58,33 مليار دولار مقابل 80,56 دج كسعر صرف ، إلا أنه لاحظنا خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة أي سنة 2015 و 2016 ذلك التراجع في حصيلة الواردات مع الاستمرار في ذلك الانخفاض في قيمة العملة حيث سجلنا سنة 2015 ما قيمته 51.64 مليار دولار وسنة 2016 ما قيمته 46,72 مليار دولار تقابلها 110,37 دج كسعر صرف ، هذا التراجع في حصيلة الواردات على الرغم من استمرار انخفاض قيمة العملة راجع إلى سياسة الدولة لتقليص فاتورة الواردات وذلك بوضع قوانين جديدة تحدد الحصص المستوردة ، سعيها منها النهوض بالقطاع الصناعي .

ما يجعلنا نقول إن مرونة الواردات الجزائرية ضعيفة، نظرا لوجود تأثير بين تغيرات سعر صرف الدينار وحجم الواردات ولكنه ضعيف جدا، لأن الأصل في تخفيض قيمة الدينار سواء عن طريق التدخل أو انخفاضها تلقائيا سيؤدي في النهاية إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهذا عكس ما يحدث في الاقتصاد الوطني .

ويمكن توضيح الجدولين رقم 11 و 12 الخاصين بمرونة الصادرات و الواردات و تأثير سعر الصرف عليهم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم : (5) تأثير سعر الصرف على مرونة الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة 2006-2016



#### المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 11 و الجدول رقم 12.

من خلال الشكل رقم الذي يبين تأثير سعر الصرف على كل من الصادرات و الواردات نلاحظ أن ذلك التغير في سعر الصرف على حجم الصادرات كان له تأثير سلبي حيث نرى أن حجم الصادرات ارتفع خلال الفترة من 2006-2008 على الرغم من الانخفاض في سعر الصرف ثم عادت الحصيلة للانخفاض سنة 2009 في المقابل سعر الصرف ارتفع إلى 72,64 دج، ليستمر بعد ذلك سعر الصرف في الارتفاع إلى غاية 2011 أين سجلت مرونة موجبة حيث كان تأثير سعر الصرف بالارتفاع تأثير إيجابي بارتفاع في حجم الصادرات، لكن هذا التأثير الإيجابي لم يستمر طويلا فعادت الصادرات إلى الانخفاض نظرا للارتفاع في سعر الصرف وذلك خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016. مسجلة بذلك مرونة سلبية ، ما نستنتجه أن لتأثير سعر الصرف على حجم الصادرات خلال فترة الدراسة كان تأثير سلبي.

أما عند النظر إلى التطور في حجم الواردات بالنسبة للتغير في سعر الصرف فنسجل أنه هناك تأثير إيجابي لسعر الصرف على حجم الواردات ولكن بشكل طفيف حيث ارتفعت حصيلة الواردات خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2008 لما كان سعر الصرف في انخفاض ، إلا أنه و خلال الفترة

الممتدة من 2009-2014 نلاحظ ذلك التأثير السلبي لسعر الصرف على حجم الواردات حيث ارتفعت الحصيلة رغم الارتفاع كذلك في سعر الصرف ، ليعود من جديد التأثير الإيجابي لسعر الصرف على حجم الواردات حيث واصل سعر الصرف ارتفاعه ليقابله انخفاض في حجم الواردات وذلك للفترة من 2015 - 2016 .

ما يمكننا القول أن مرونة الصادرات و الواردات الجزائرية ضعيفة، هذا و على غرار من وجود تأثير إيجابي لسعر الصرف لكنه بشكل ضعيف جدا. فالغالب أنه لتخفيض أو انخفاض قيمة الدينار سيؤدي إلى زيادة حجم الصادرات و التقليل من الواردات . وهذا عكس ما نلاحظه في الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثالث: تأثير تغير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري خلال الفترة 2006-2016.

الجدول رقم (13): تطور الميزان التجاري الجزائري وأثر سعر الصرف عليه خلال 2006-2016.  
الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر الصرف	تغيير سعر الصرف	الميزان التجاري
2006	72.64	-	34.57
2007	69.36	-3.28	34.46
2008	46.56	-22.8	41.25
2009	72.64	26.08	9.23
2010	74.39	1.75	18.54
2011	72.34	-2.05	26.5
2012	77.56	5.22	22.25
2013	79.38	1.82	10.92
2014	80.56	1.18	2.84
2015	99.01	18.45	-16.51
2016	110.37	11.36	-17.06

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية لسنة، 2013، 2016 لبنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار أو بين انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري لا تختلف كثيرا عما سبق فالارتباط بين الميزان التجاري وتغير سعر الصرف للدينار ضعيف وذلك بالنظر إلى الرصيد المتذبذب الذي عرفه الميزان التجاري ارتفاعا وانخفاضا ، حيث سجل الميزان التجاري فائض طول الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2014 على الرغم من التطورات التي عرفها سعر الصرف في نفس الفترة من ارتفاع وانخفاض ، ويعود سبب هذا الرصيد الموجب للميزان التجاري خلال الفترة هذه إلى الارتفاع النسبي لأسعار المحروقات فمجمل صادرات الجزائر تعتمد على النفط بنسبة كبيرة ما جعل رصيد الميزان التجاري موجب أي قدرة الصادرات على تغطية الواردات ، فعرف رصيد الميزان التجاري سنة 2006 رصيد موجب ب 34.57 مليار دولار وسعر صرف قيمته 72.64 دج لينخفض بعد ذلك في السنة الموالية أي سنة 2007 بقيمة 34.46 مليار دولار رغم أن سعر الصرف ارتفع لتصل قيمة الدينار مقابل الدولار إلى 69,36 دج أي بارتفاع طفيف ، لتواصل قيمة الدينار الارتفاع لتصل إلى 46,56 دج مسجلة بذلك ارتفاعا في رصيد الميزان التجاري ما قيمته 41.25 مليار دولار ، أما في سنة 2009 فقد عرف رصيد الميزان التجاري انخفاض كبير مقارنة بنسبة 2008 حيث سجل رصيد قيمته 9.23 مليار دولار رغم أن قيمة الدينار انخفضت في هذه الفترة أين وصل سعر الصرف الدينار إلى 72.64 دج للدولار الواحد، أما خلال الفترة ما بين 2010 و 2011 فقد شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا مسجلا سنة 2010 ما قيمته 18.54 مليار دولار وسعر صرف منخفض مقارنة بالدولار ب 74.39 دج وما قيمته 26.5 مليار دولار سنة 2011 بسعر صرف 72.34 دج للدولار الواحد ، أما خلال السنوات المتبقية ، وذلك من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 فقد عرف سعر الصرف انخفاض مستمر ومع هذا فقد كان ينتظر من هذا الانخفاض في سعر صرف الدينار زيادة رصيد الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات والتقليل من الواردات ولكن حدث العكس خلال هذه الفترة وسجل رصيد الميزان التجاري انخفاض إلى أن سجل رصيد سالب في سنتي 2015 و 2016 ب 16.51- و 17.06- مليار دولار.

هذه الوضعية راجعة في الأساس إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات ولا يعود إلى انخفاض قيمة الدينار أو سعر صرف الدينار وحدها، فهناك عدة عوامل أخرى ساهمت في ذلك وتأتي في المرتبة الأولى انخفاض أسعار المحروقات أو البترول والتي تمثل النصيب الأكبر من الصادرات الجزائرية بنسبة 97%.



### خلاصة الفصل:

إن التغيرات والتحولت التي شهدها العالم شكلت المحور الأساسي نتيجة تبني الجزائر لإصلاحات اقتصادية مدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وذلك نتيجة الإختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خاصة بعد انهيار أسعار النفط.

وقد صاحب الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (1990-1998) المساس بالعديد من المجالات لا سيما قطاع التجارة الخارجية ونظام الصرف حيث تم التحول من التسيير التقليدي لسعر الصرف إلى نظام سعر الصرف المرن أي التسيير الآلي لسعر الصرف وأصبح صرف الدينار وسيلة تعديل وتنشيط للاقتصاد الوطني ، هذا الأخير الذي شهد العديد من التغيرات السرية والمعلنة كما أن التغيرات في سعر صرف الدينار سواء بفعل إيرادي كعملية التخفيض أو بفعل الظروف في الأسواق العالمية لم يكن له اثر كبير على التوازن الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة (2006-2016) باستثناء بعض الآثار المتفاوتة على كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري ، وبحسب على الاقتصاد الجزائري حساسيته المفرطة لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية بالنظر إلى طبيعته أكثر من أي عامل آخر.

الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة :

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع سعر الصرف و التجارة الخارجية تبيان أثر سعر صرف الدينار على التجارة الخارجية بإعتبار أن التجارة الخارجية تعتبر أهم محرك لعجلة التنمية و النمو الاقتصادي لأي بلد، وذلك بدراسة حالة الجزائر خاصة بعد التحولات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري و تحسن الوضع الاقتصادي الخارجي و إرتفاع احتياطات الصرف لها، وقد سعينا من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي و المتمثل في : إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار الصرف على عمليات التجارة الخارجية في الجزائر .

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الإختبار فكانت الإجابة كما يلي:

### إختبار صحة فرضيات الدراسة:

- 1 طبيعة العلاقة الموجودة بين تقلبات سعر الصرف و عمليات التجارة الخارجية في الجزائر هي علاقة طردية ضعيفة.
- 2 في حين تفترض الفرضية الثانية أنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية أن تقلل من حجم الواردات و الزيادة في حجم الصادرات و منه التحسين في الميزان التجاري ، وهذا مالا يتماشى مع الإقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج وحيد ألا وهو البترول و بالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط.

كما توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التي اتبعناها ببعض الاقتراحات.

- إن الإقتصاد الوطني يعاني من الإختلالات في تركيبته لا يمكن لسياسة سعر الصرف أو لتغيرات سعر الصرف لوحدها القضاء عليها بل يجب العمل على إيجاد حلول لها.
- ارتباط الإقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار صرف الأورو و الدولار في السوق الرسمي و الموازي و الذي أصبح يشكل تحدي أمام الإقتصاد الجزائري و ذلك بسبب الفرق الموجود بين العملتين.
- اعتماد الإقتصاد الوطني على قطاع واحد و هو قطاع المحروقات مما يجعله عرضة للصدمات.
- مساهمة انخفاض قيمة العملة الوطنية في إنخفاض الواردات بنسبة قليلة جدا وفي فترة محدودة.

- إن انخفاض أو تخفيض قيمة العملة الوطنية لم تساهم في تشجيع الصادرات بإستثناء بعض السنوات و السبب وراء ذلك يعود إلى طبيعة الاقتصاد الوطني المهيمن عليه قطاع واحد بنسبة 97 % .
- الإقتصاد الجزائري ليس منفتح بدرجة كبيرة و ذلك لكون الإقتصاد الجزائري هش مبني على منتج تصديري واحد ممثل في البترول و انخفاض قيمة هذا المنتج في الأسواق العالمية سيدخل الجزائر في أزمة لن تستطيع الخروج منها مثلما حدث في السابق و في المقابل من ذلك تنوع كبير في الواردات و التي في مجملها ضرورية ولا يمكن الإستغناء عنها.
- ضعف مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف و ذلك لان صادراتها تتميز بعرض غير مرن حيث تمثل صادرات النفط 97% من إجمالي الصادرات.
- إن التغير في أسعار النفط يشكل أكبر تأثير على الاقتصاد الوطني أكبر من أي عامل آخر.

### الإقتراحات:

- ضرورة تشجيع التجارة الخارجية ما بين الدول النامية و خاصة العربية.
- القضاء على أسواق الصرف الموازية و ذلك من خلال توفير مكاتب الصرف اللازمة.
- العمل على توحيد سعر الصرف الرسمي و الموازي للدينار و ذلك لكي يعكس القيمة الحقيقية له و للإقتصاد الجزائري.
- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات و العمل على التقليل من فاتورة الواردات و ذلك بتشجيع الاستثمار و الشراكة الإنتاجية وإعادة توزيع الاستثمارات في المجال التجاري الإنتاجي.
- ضرورة النظر إلى عائدات المحروقات كثروة و توجيهها إلى أصول إنتاجية يمكن أن تنتج دخلا بدلا من الاحتفاظ بها كإحتياطات صرف ليس لها قيمة إذا ما إنخفض سعر صرف الدولار، و التحول من إقتصاد يهيمن عليه قطاع واحد إلى إقتصاد متنوع.
- التخلي عن سياسة الحماية المتبعة في التجارة الخارجية لما لهذه السياسة من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني و فتح المجال أمام الاستثمارات المنتجة.
- عدم الإعتدال مبدئيا على سياسة سعر الصرف كآلية لتشجيع الصادرات و الحد من الواردات لأن هناك عوامل أخرى تتحكم في حركة كل من الصادرات و الواردات و خاصة في ظل الاقتصاد الوطني.
- القضاء على التقييم الغير حقيقي لسعر صرف الدينار و إتباع الموضوعية في تقييمه.

## قائمة المراجع:

### أ/ قائمة الكتب:

- 1 - السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، جامعة الإسكندرية، 2009.
- 2 - السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2009.
- 3 - إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الروزنا للطباعة، ط1، الأردن، 2005.
- 4 - بول سام ويلسون ووليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 5 - توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر الأردن 2010.
- 6 - خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتب الحديثة، 2010.
- 7 - رشاد العصار وعليان الشريف، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2000.
- 8 - سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، ط 1987.
- 9 - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2005.
- 10 عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000.
- 11 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، طبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 12 عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر الأردن، 2011.
- 13 عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012.

- 14 عبد الباسط وفاء، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 15 كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل،الدار الجامعية،مصر،2001.
- 16 لحلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ، الطبعة الأولى 2010.
- 17 محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الخارجية، الناشر، 2009.
- 18 --محمد احمد سرיתי، تمويل التجارة الخارجية، جامعة الإسكندرية، 2009.
- 19 مدحت صادق،النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي،دار غريب مصر،1997.
- 20 موسى سعيد مطر وآخرون،المالية الدولية،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2003.

#### ب/ المجلات العلمية:

- 1 - بلعزوز بن علي، إدارة المخاطر في العملات المالية ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد 7، 2009-2010.
- 2 - عاشور فلة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24.

#### ج/ الرسائل الجامعية:

- 1 - آيت يحيى سمير،التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر،رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 2013-2014.
- 2 - بالعداسي إمان، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1995-2012 ،مذكرة ماستر،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 2013-2014.
- 3 - بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003،شهادة ماجستير جامعة الشلف 204-2005.
- 4 - بن ديب عبد الرشيد ، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2002-2003، جامعة الجزائر.
- 5 - بن طيرش عطاء الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
- 6 - بن يحيى سميحة ، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تخصص تجارة دولية، 2014-2015.

- 7 - بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف 2010-2011.
- 8 - بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 9 - جغيور أسماء، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011-2012.
- 10 - حشماوي محمد، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية، مذكرة ماجستير ن معهد العلوم الاقتصادية، سنة 1994.
- 11 - حميدات عمر، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 12 - دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه دراسة حالة الجزائر. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015.
- 13 - سبع حكيمة، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2014-2015.
- 14 - سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 15 - سلطاني فيروز، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية، رسالة اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 16 - صغير تركية، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي، مذكرة ماستر، تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2014-2015.
- 17 - عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011-2012.
- 18 - عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
- 19 - علالي مخطار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف 2014-2015.

20 قرقور حنان، تأثير تغيرات سعر الصرف الدينار على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ، مذكرة ماستر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 2013-2014.

21 لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2004-2005.

22 لوصيف فيصل، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 01-2013-2014.

23 مسغوني منى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001، أطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.

24 موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان 2009-2010.

25 ناصر نسيمية ، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة ماستر، مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

26 يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، جوان 2001.

#### د/ التقارير و المنشورات:

- 1 - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008.
- 2 - جدول الإحصائي لبنك الجزائر 2012.
- 3 - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016.

#### هـ/ مواقع الانترنت.

1. [www.bank of Algeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz)
2. [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
3. [www.knoema.com](http://www.knoema.com)
4. [www.douanes-cnis.dz](http://www.douanes-cnis.dz)